الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

انعكاسات التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري

مقدمة من طرف الطّالبة:

حمدي شريف يمينة

تحت إشراف الأستاذ:

وهراني مجذوب

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
محمد عيسى محمود	أستاذ محاضر	مستغانم	رئيسا
دقيش مختار	أستاذ مساعد	مستغانم	مناقشا
وهراني مجذوب	أستاذ محاضر	مستغانم	مقررا

السنة الجامعية: 2017- 2018

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين بادئا أشكر وأحمد رب العباد العلي القدير شكرا جزيلا طيبا مباركا فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم، وأكرمنا بالتقوى، وأنعم علينا بالعافية وأنار طريقنا ويسر ووفق وأعان في إتمام هذه الدراسة وتقديمها على الشكل الذي هي عليه اليوم، فله الحمد والشكر وهو الرحمان المستعان .

وعرفانا بالمساعدان التي قدمت حتى يخرج هذا العمل إلى النور أتقدم بجزيل الشكر والتقدير و العرفان للأستاذ الفاضل "وهراني مجدوب" الذي قبل تواضعا وكرامة الإشراف على هذا العمل، فله أخلص وأعظم تقدير على كل ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات، على كل ما خصني به من جهد ووقت طوال إشرافه على هذه الدراسة. كما أوجه الشكر الجزيل إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقراءة هذا البحث وإبداء الملاحظات القيمة من أجل إثراءه وإخراجه بالصورة العلمية المناسبة. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، وإلى كل من أمدني بيد العون ولو بكلمة طيبة مشجعة

إلى كل هؤلاء أقول شكرا جزيلا.....

الإهداء

الحمد لله الذي أمطر علينا من وابل فضله فيسر لنا ووفقنا إلى بلوغ المقصد،

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى"وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالوَالِدَيْنِ

إِحْسَانًا" الأية23 الإسراء

إلى مثال الصبر والإيمان، أمي الحنونة، إلى مبعث الحماس والتشجيع، إلى مبعث الحماس والتشجيع إلى من

حرص على تعليمي كل حب وحنان وتفاني أبي العزيز

إلى زوجي العزيز "لبوخي يوسف" الذي كان المدعم لي طوال إعداد هذا العمل.

إلى إخوتي وكل الأقارب والأصدقاء

إلى من شجعوني ووقفوا إلى جانبي كل الظروف وأسهموا بمظاهر النصح والإرشاد

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

إليهم جميعا أهدي هذا العمل

الملخص:

تسعى من خلال هذا البحث والذي جاء بعنوان التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية إلى التعرف على العولمة الاقتصادية وأهم المؤسسات الداعمة لها وكبغية تأثير هذه الأخيرة في انتشار سياسات التحرير المالي والمصرفي بالإضافة إلى التعرف على ماهية سياسات التحرير المالي وأهم الآثار الذي تخلفها على النظم المالية والمصرفية في الدول التي تتعرض لها بعدها انتقلنا في الواقع النشري الجزائري من خلال التعرف على مراحل تطور المنظومة البنكية الجزائرية بين الفترة الاشتراكية وفترة التحرير الاقتصادي وإبراز مكانة قانون النقد والقرض.

الكلمات المفتاحية التحرير المالي –البنوك الجزائرية- العولمة المالية-مخاطر ومزايا التحرير المالي.

Rusume

Nous aspirans à travers cette recherche intituleè « liberalisation finaciere et son impact sur le système bancaire algerien » a identifler la mon dilation èconomique ses plans inpartantes institutions de soutient et l'infleunce de ces dornieres dans la deffusion des pcliti ques de liberalisation inanciere et trancaitet ;agtile que didentifice la nature des politique de li bèralisation fissancieres et les plus inportants repercussians sur les systemes fissanciers et bancaires dans les pays concernes pgus nous evanes traite la réalite algerienne théarique en indentiflant les etapas de léralution du systeme bancaire algérien entre là période socialiste ;et la période de liberation ;economique ;tout en étant la vésiliait de la loi sur lé chérche et le preticré travers :divers stades de dé va ppement et cempte tenu du roé stratigi que qu elle doit atuellement et la

trécessité de passéder les élements de la puissance et de

concunence pecessaires dan la sauci de formes une réactien strategique pour tires profit des appartunités ceffertes par la libéralisation financiére et la rédaction des risqut en eraluant sa capacité a répondre différent bains et défi smpasés pius de prapases des stratégies appapriees que

les mots clés la libéralisation financière les banques la mondalis atien financiere les risques et les avantages de la libéralisation financière

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وتقدير .

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات.....I

فهرس الأشكال V

مقدمة عامة 01

الفصل الأول: عموميات حول التحرير المالي

تمهيد.....06

- المبحث الأول: ماهية التحرير المالي.....07
- المطلب الأول: تعريف التحرير المالي.....07
- المطلب الثاني: :شروط نجاح التحرير المالي.....07
- المطلب الثالث: أساليب التحرير المالي.....09
- المبحث الثاني: أنواع ومبادئ التحرير المالي وآثاره.....09.
- المطلب الأول: أنواع التحرير المالي.....09
- المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التحرير المالي.....10

01- أهدافه.....10

02- مبادئه.....10

- المطلب الثالث: أثار التحرير المالي.....11

01- الآثار الايجابية.....11

02- الآثار السلبية.....11

- المبحث الثالث: التحليل النظري لسياسة التحرير المالي.....12
- المطلب الأول: أعمال mckennan وshaw.....12
- المطلب الثاني: الأعمال المساندة لنموذج التحرير المالي.....13
- المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية التحليل المالي.....13
- خلاصة.....15

الفصل الثاني نظريات حول الجهاز المصرفي الجزائري

- تمهيد.....17
- المبحث الأول: أهم التعديلات التي جرت على قانون النقد والقرض.....18
- المطلب الأول: إصلاحات 2001(الامر 01/01).....18
- المطلب الثاني: إصلاحات 2003(الامر 11/03).....19.
- المطلب الثالث: :تعديلات قانون النقد والقرض2009- 2010-2011.....19
- 01: تعديلات قانون النقد والقرض2009.....19
- 02: تعديلات قانون النقد والقرض2010.....20
- 03: تعديلات قانون والقرض2011النقد.....20.
- المبحث الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري(مكوناته- وظائفه-أهدافه).....20
- المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.....20
- المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي الجزائري.....22
- المطلب الثالث: وظائف الجهاز المصرفي.....24

01- وظائف الجهاز المصرفي.....24

02- أهداف الجهاز المصرفي.....25

- المبحث الثالث: هيئات الرقابة ومشاكل الجهاز المصرفي الجزائري وإعادة هيكله.....26
- المطلب الأول: هيئات الرقابة في الجهاز المصرفي الجزائري.....26
- المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات الجهاز المصرفي الجزائري.....28
- المطلب الثالث: إعادة هيكلة وتنظيم القطاع المصرفي الجزائري.....32
- خلاصة.....34

الفصل الثالث: آفاق وتحديات الجهاز المصرفي الجزائري

- تمهيد.....36.
- المبحث الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية وأثرها على الجهاز المصرفي.....37
- المطلب الأول: مفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ونطاق تطبيقها.....37.
- المطلب الثاني: تحرير المعاملات المالية والبنكية (المزايا والتحديات).....39
- المطلب الثالث: آثار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز المصرفي الجزائري.....41
- المبحث الثاني: الإصلاحات البنكية وبداية التجرير المالي في الجزائر.....43
- المطلب الأول: :بداية التحرير المالي في الجزائر.....43.
- المطلب الثاني: قانون النقد وبداية التحرير المالي والمصرفي.....44
- المطلب الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التحرير المالي.....45
- خلاصة.....48

- خاتمة عامة.....50
- قائمة المراجع.....56

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2- 1)	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	21

المقدمة

يشهد الاقتصاد العالمي تطورات سريعة أدت إلى ظهور مجموعة من التغيرات الاقتصادية والبنكية العالمية، التي لها انعكاس واضح على تطور أداء وأعمال البنوك من منظور أن الجهاز البنكي يؤدي دورا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية بماله من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة الموارد والمدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، فالبنوك في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما نمى واتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات البنوك وتعددت خدماتها، كما أن البنوك تقوم بدور رئيسي في تطور الدول اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، حيث تقوم بتمويل التنمية الاقتصادية ولقد ظهرت أهميتها منذ القدم حيث كانت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية.

وفي ظل العولمة الاقتصادية وما فرضته من تطبيق سياسات التحرير المالي والبنكي، فقد حدثت العديد من التطورات والتغيرات العالمية مثل الخوصصة وتعاظم تحرير التجارة العالمية وخاصة تجارة الخدمات في إطار تطبيق اتفاقية الجان بعد نجاح جولة الأرغواي عام1994م وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة في جانفي 1995م ، ومع زيادة الاتجاه نحو العولمة المالية، فقد تعاظمت المعاملات النقدية والمالية في أسواق رأس المال العالمية، وتزايد دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية خاصة مع الاتجاه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة، هذا إلى جانب التغيرات في التكنولوجيا والمعلوماتية بالإضافة إلى ظهور الابتكارات المالية والبنكية الجديدة في مجال التقنيات المستحدثة للتمويل، وإدارة النقدية وظهور الصيرفة الإلكترونية وغيرها، وقد أدت هذه التغيرات المالية إلى زيادة درجة المنافسة سواء المحلية أو العالمية في السوق البنكية حيث أصبحت البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي تنشأ من العوامل الداخلية والتي تتعلق بنشاط وإدارة البنك وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغير البيئة التي يعمل فيها البنك.

ويعد التحرير المالي أحد معالم النظام المالي الجديد وأهم التطورات الاقتصادية البارزة خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي، من خلال إلغاء القيود والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق فعالية في عملية ضمان وتوزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العملات طبقا لقوى العرض والطلب، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مقتضيات التحرير المالي إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وعلى معدلات الفائدة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة نشاطها، لكن هذا لا يعني بالضرورة قيام نظام بنكي حر مئة بالمائة لأن الحكومات ولأسباب تحوطيه سوف تستمر في الإشراف على النظام البنكي من خلال تجسيد سياسة نقدية فعالة لتحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار النقدي.

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي انتهجت النظام الاشتراكي حيث عانت من عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية خاصة من التحول الذي شاهدته أواخر الثمانينات من القرن الماضي الناتج عن الأزمة النفطية لعام 1986 م، الأمر الذي جعلها مجبرة على اللجوء إلى المنظمات العالمية من بينها صندوق النقد الدولي، حيث ظهر اقتناع السلطات الجزائرية بضرورة وحتمية الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث شرعت الجزائر في تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينات من أجل تغيير نمط

تسيير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتقليل تدخل الدولة في الاقتصاد، وإفساح المجال للمبادرة الخاصة، ومست الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية، وإن اختلفتا درجة التحرير من قطاع إلى آخر وهذا لمسايرة القوانين والمبادئ التي يقوم عليها هذا النظام حيث دخله في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وتم إبرام اتفاقيات بين الطرفين وتم تبني برامجه الإصلاحية والتي عرفت في المرحلة الأولى بمجموعة من البرامج لمدة سنة، والذي يقتضي القيام بإيقاف تراجع النمو الاقتصادي، واحتواء وتيرة التضخم ولكن تأزم الوضعية المالية للدولة الناتجة في جزء كبير منها عن المديونية التي انفجرت كمشكل معقد في عشرية التسعينات، حيث تم تطبيق في المرحلة الثانية برنامج التعديل الهيكلي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والحفاظ على مستوى تشغيل دائم.

ونظر للحاجة الملحة لتطبيق سياسات التحرير المالي والبنكي في الجزائر لتفعيل أداء المنظومة البنكية، ومعرفة الانعكاسات التي تنجر عنها ارتأينا طرح الإشكالية العامة لهذا البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

- ما هي انعكاسات التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري؟.

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع ومحاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث، يمكن لنا تقسيم هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف ساهمت العولمة الاقتصادية في الانتشار الواسع لسياسات التحرير المالي؟.
- ما هي مراحل تطور المنظومة البنكية الجزائرية ؟.
- ما هي أهم التحديات التي تواجهها المنظومة البنكية في ظل تطبيق سياسات التحرير المالي؟.

فرضيات البحث:

من أجل محاولة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية

ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- تعتبر المبادئ التي تعمل عليها مؤسسات العولمة الاقتصادية سواء في الجانب النقدي والمالي والتجاري في إطار العلاقة التكاملية، من أهم العوامل التي فرضت وسرعت من وتيرة تطبيق سياسات التحرير المالي.
- مسيرة إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية عرفت تطورا نوعيا وعرفت إصدار العديد من القوانين

الاقتصادية والبنكية والتي كان لها انعكاس إيجابي في تطوير أداء النظام البنكي الجزائري.

- إن التحديات التي واجهتها المنظومة البنكية الجزائرية كان لها انعكاسا على الجهاز المصرفي.

أهمية البحث:

شهدت معظم الدول النامية و الناشئة ومنها الدول العربية والجزائر خاصة,ممارسة لسياسات الكبح المالي والاعتماد على الأدوات المباشرة في الإدارة السياسية النقدية,وفي مرحلة لاحقة قامت هذه الدول بعمليات التحرير المالي و محاولة الانفتاح على السواق الخارجية، فقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تغيرات كبيرة في النظم المالي ومن أبرزها إعادة هيكلتها وتحرير أسواق الخدمات المالية، هذا ما فرض عليها تحديات جديدة تمثلت في حتمية مواجهة تداعيات العولمة المالية والمنافسة القوية في الأسواق المالية والخدمات البنكية محليا وخارجيا، وتجدر الإشارة إلى أن اندفاع الدول النامية نحو التحرير المالي والانفتاح قبل تهيئة اقتصادياتها ومؤسساتها المالية للتعامل مع بيئة التحرير أدى إلى تعرض تلك الدول إلى صعوبات وأزمات اقتصادية ومالية.

ومن هنا أهمية البحث في كون أن البنوك الجزائرية تواجه تحديا كبيرا على غرار بنوك العالم، والتي تتمثل في تداعيات العولمة المالية من خلال تجسيد وتطبيق سياسات التحرير المالي، حيث أخذ الانفتاح المالي على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي أبعادا وأثارا متعددة وعميقة طالت كل النظم الاقتصادية والمالية، ولهذا شهدت عدة تحولات هيكلية وتنظيمية على مستوى منظومتها البنكية ، وتعتبر هذه التحولات الهيكلية مرحلة انتقالية من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد أكثر مرونة واستقلالية وهو اقتصاد السوق، الذي مكنها من الحصول على أثر استقلالية في نشاطها وتعاملاتها والعمل على التوجه نحو استعمال التكنولوجيا المتطورة في أداء الأعمال البنكية.

أهداف البحث:

تسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوردها في ما يلي:

- التعرف على كيفية انتشار التحرير المالي .
- التعرف على ماهيات التحرير المالي وأهم الآثار التي خلفها على النظم المالية والبنكية في الجزائر.
- التعرف على مراحل تطور المنظومة البنكية الجزائرية بين الفترة الاشتراكية وفترة التحرير الاقتصادي وإبراز مكانة قانون النقد والقرض(10/90) في إحداث تغير جذري لمسار المنظومة البنكية الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- محاولة التعرف على أساسيات التحرير المالي، وأهم التحديات التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري.
- محاولة تعتيم مدى فعالية الإصلاحات التي طرأت على الجهاز المصرفي.

منهج البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات تقوم الدراسة على استخدام المنهج الوصفي لعرض مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المتوخاة من البحث.

خطة البحث:

تنقسم الدراسة إلى ثلاث فصول حيث يتعرض الفصل الأول إلى عموميات حول التحرير المالي وذلك في ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية التحرير المالي، أما المبحث الثاني فيتطرق إلى أنواع ونتائج التحرير المالي وآثاره، ويختص المبحث الثالث في التحليل النظري لسياسة التحرير المالي.

أما في الفصل الثاني فيختص بأهم النظريات حول الجهاز المصرفي الجزائري وذلك في ثلاث مباحث، حيث يعالج المبحث الأول أهم التعديلات التي جرت على قانون النقد والقرض، أما المبحث الثاني تناول هيكل الجهاز المصرفي الجزائري وأهم مكوناته ووظائفه وأهدافه فيما يتعرض المبحث الثالث غلى هيئات الرقابة في الجهاز المصرفي الجزائري ومعوقاته.

ويختص الفصل الثالث يعرض أهم التحديات وآفاق التي يواجهها الجهاز المصرفي الجزائري في مبحثين المبحث الأول تناول مفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وأثرها على الجهاز المصرفي الجزائري، والمبحث الثاني يتطرق إلى الإصلاحات البنكية وبداية التحرير المالي في الجزائر.

الفصل الأول:

عموميات حول التحرير المالي

تمهيـــد:

يندرج التحرير المالي ضمن سياق التطورات الاقتصادية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط المصرفي على المستوى الدولي، ولقد بدأت عملية التحرير المالي في الدول المتقدمة واكتملت بتوسيع أنشطة المصارف وتدويلها،وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع المصرفي من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

ومن هذا المنطق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: ماهية التحرير المالي.
- المبحث الثاني: أنواع التحرير المالي أهدافه ومبادئه وآثاره.
- المبحث الثالث: التحليل النظري لسياسة التحرير المالي.

❖ المبحث الأول: ماهية التحرير المالي

• المطلب الأول: تعريف التحرير المالي.

المقصود به إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية .

وتعني عملية التحرير المالي إلغاء القيود على الأمان المحلي وتحرير معدلات الفائدة وإلغاء الضوابط على العمل المصرفي وتدخل الدولة في القطاع المالي.

ولقد توصل McKinnon وShaw إلى أن التحرير المالي يؤدي إلى زيادة الادخار، مما يسمح برفع حجم الاستثمار ونوعه فيزيد معدل النمو الاقتصادي وإحداث عمق مالي وذلك من خلال:

- يسمح التحرير المالي بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية سبب ارتفاع معدلات الفائدة المحلية الحقيقية[1].
- يقلل التحرير المالي من دور القطاع المالي غير رسمي الذي لا يبقى أي سبب لوجوده عند رفع معدلات الفائدة الحقيقية، حيث تصبح متساو في كلا القطاعين.
- يسمح التحرير المالي بظهور مؤسسات مالية متخصصة فيؤدي بذلك إلى تخفيض تكلفة إنتاج الخدمات المالية، كما أن تنوع المؤسسات المالية المتخصصة يزيد من درجة التعميق المالي[2].
- وقد عرف الدكتور رمزي زكي التحرير المالي في كتابه " العولمة المالية" بأنه إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال قصيرة ،وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب،كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة،وإعطاء البنوك والمؤسسات استقلالها التام،وعدم فرض أي قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المصرفية[3].

• المطلب الثاني: شروط إنجاح التحرير المالي.

هناك أربعة شروط أساسية يحددها مؤيد والتحرير المصرفي لإنجاح هذه السياسية:

1- استقرار الاقتصاد الكلي: من أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي هو وجود معدل تضخم منخفض لان ارتفاعه يؤدي غلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي تحدث خسارة كبيرة في الاقتصاد، الكلي، وهذا ما يعرقل النمو الاقتصادي الكلي يجب اتخاذ مجموعة تدابير وقائية وعلاجية وذلك بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية وسياسة التحرير المصرفي والمالي وهي:

أ- الإجراءات الوقائية: وهي إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية، وذلك بتصميم هياكل قانونية

---

[1] د عبد اللطيف مصطفى ومحمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، مكتبة حسين العصرية الطبعة1، 2015ص162.

[2] عبد اللطيف مصطفى، محمد بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، المرجع السابق، ص163.

[3] د. رمزي زكي، العولمة المالية،دار المستقبل العربي، القاهرة 1999ص73.

وتنظيمية للحد من المخاطر المالية وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي.

ب- الإجراءات العلاجية: هي إجراءات تتخذ عادة بعد حدوث الأزمات المالية، تكون على شكل تأمين على الودائع إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين وحقوق الملكية الحكومية، كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الأقراص "لتوفير السيولة النقدية والقيام بإجراءات التصفية، وتكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الاعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية[1]

2- توافر المعلومات والتنسيق بينهما: من أهم المعلومات التي يجب توفرها تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين والمستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع.

إن التنسيق بين المعلومات يعتمد على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة الخاطرة من جهة ومعدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى حيث يرى مؤيد والتحرير المصرفي أن المشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدل الفائدة هي الأكبر عائدا والعكس صحيح[2].

3- التدرج في عملية التحرير المصرفي والمالي: يعتبر تحديد التدرج المناسب والأمل للإصلاح المالي من بين الشروط الضرورية لنجاح التحرير المالي، والتدرج يتمثل في تحديد الترتيب الأمثل في خطوات التحرير المالي والمصرفي، والذي يسمح بتكيف النظام المصرفي والمالي مع حاجة الاقتصاد الحقيقي، ويهدف إلى التوجه الاقتصاديات السائرة في طريق النمو من اقتصاد غير متوازن ومقيد إلى اقتصاد محرر وأكثر استقرارا، ويتكون التدرج الأمثل في تحرير القطاع المالي والمصرفي من خلال ثلاث مراحل متتابعة وهي:

أ- المرحلة الأولى:

ينبغي أن يبدأ الإصلاح أولا بتحرير القطاع الحقيقي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما أن السيطرة المالية يجب أن تنسيق عملية التحرير المالي، بالإضافة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

ب- المرحلة الثانية:

الخطوة الثانية في منهج التحرير المالي الداخلي ، وهذا من خلال التدرج في تحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع، وزيادة المنافسة في القطاع البنكي،وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص.

ج-المرحلة الثالثة:

في الأخير يأتي التحرير المالي الخارجي من خلال تشجيع الأجانب بالدخول في الأسواق المالية المحلية من أجل زيادة المنافسة أو الكفاءة ، وهذا التسلسل سوف يتكامل التحرير المالي الداخلي والخارجي بشكل يؤدي إلى فعالية أكثر في سياسة التحرير المالي، فيتحقق نمو كل من القطاع المالي والقطاع الحقيقي[3].

---

[1] د. غالم عبد الله،العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة للنشر والتوزيع،ط1،2014،ص142

[2] د غالم عبد الله ، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، مرجع سابق، ص143

[3] د غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، ص144

- **المطلب الثالث: أساليب التحرير المالي.**

الواقع أن أساليب التحرير المالي تختلف من دولة لأخرى وتتوقف هذه الأساليب عن أهداف السياسة الاقتصادية العامة، ويمكن تقسيمها إلى :

- تحرير القطاع المالي يضمن إلغاء القيود على سعر، الفائدة وإطلاق الرسوم والعمولات وزيادة استقلالية المؤسسات المالية وإلغاء القيود الإدارية كالسقوف الائتمانية.
- تحسين السياسة النقدية من خلال تطوير الأدوات غير المباشرة لها كخفض الإئتمانات التفضيلية في قطاعات الأولوية وتخفيف القيود المباشرة على الائتمان[1].
- تشجيع المنافسة في القطاع المالي كتقليل الحواجز أمام الانضمام إلى السوق أو الانسحاب منه، توسيع نطاق الأعمال أمام المؤسسات المالية، تحسين هيكل ملكية الشركات وإعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة ونقلها إلى القطاع الخاص، تحسين وتطوير البنية الأساسية للأسواق المالية كإنشاء شبكة التعامل بين السماسرة واستحداث أدوات جديدة في الأسواق الرأسمالية.

- ويرى (Guillain 1992) أنه من الضروري أن يتواكب مع التحرير المالي تحرير تجارة الخدمات المالية وإلغاء القيود على الاستثمارات المباشرة الوافدة أو المتوجهة غلى الخارج والأصول المالية وتحرير سعر الصرف وفتح الأسواق أمام المؤسسات الأجنبية على أساس غير تميزي.
- دعم تنظيم واعي لهيكل الجهاز المصرفي والإشرافي تتضمن: إعادة تكوين رأس المال المصرفي، وتحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة درجة الحماية للمودعين والمستثمرين[2].

ويرى معظم الاقتصاديين أن أفضل السبل للإصلاح والتحرير المالي هو أن يتم بشكل تدريجي بحيث يسمح أن يكون معدل إصلاح وتحرير القطاع المالي أبطأ من معدل إصلاح القطاع الحقيقي حيث أن ذلك يعمل على إزالة التشوهات التجارية وغيرها قبل إلغاء القيود على الحساب الرأسمالي.

❖ **المبحث الثاني: أنواع ونتائج التحرير المالي وأثاره.**

- **المطلب الأول: أنواع التحرير المالي:**

أ- التحرير المالي المحلي:

يتطلب التحرير المالي المحلي مركزه الادخار وجعله تحت سيطرة الوسطاء الماليين الفعليين، مما يؤدي إلى فعالية السوق المالي، حيث توقع المنادون بالتحرير المالي أنه في نظام مالي شديد الرقابة أو المنافسة محدودة، تبقى البنوك في غير حاجة إلى زبائن جدد، أو بالأحرى ودائع جديدة ما دامت الادخار والقروض كامنة وغير مطلوبة حيث يعد الكبح المالي كوضعية تحوي جملة من القيود التي من شأنها أن تعيق السير الحسن للنظام المالي مما يؤدي إلى تجزئة الأسواق المالية[3].

[1] د – عبد اللطيف مصطفى محمد بن بوزيان ، مرجع سابق ص166

[2] د. عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان، مرجع سابق، ص164.

[3] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص28.

ب- تحرير الأسواق المالية:

يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد.

ج- يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الافتراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، ويشير قدر كبير من البحوث أن التدفقات المالية الدولية تعمل كعامل حفاز مهم بالنسبة لتنمية السوق المالية المحلية مثلما ينعكس في كل المقاييس المباشرة لحجم القطاع المصرفي وأسواق أسهم رأس المال في المفاهيم الأوسع لتنمية الأسواق المالية بمن في ذلك الإشراف والتنظيم[1]

ويشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين:

1- أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي، قبل استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.

2- إن التحرير الشامل المعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد والنظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

- **المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التحرير المالي.**
  - **مبادئ التحرير المالي:**

تقوم عملية التحرير المصرفي على مبدأين:

1- تمويل المشاريع باستعمال القروض المصرفية، بالتوفيق بين الادخار والاستثمار عن طريق معدلات الفائدة، برفعها الادخار وحفظها الاستثمار.

2- تحديد سعر الفائدة في السوق بالانتقاء بين العرض والطلب عليها الاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض تؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي[2].

  - **أهداف التحرير المالي**

يهدف التحرير المصرفي إلى خلق شروط المنافسة في السوق المصرفي والحد من الاحتكارات والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك، وتوفير بيئة مصرفية تنافسية بزيادة جلب الادخار والاستثمار.

[1] محمد أمين بربري، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية البنوك في الجزائر، المؤتمر العالمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي، الجزائر، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس، 2008، ص4.

[2] سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال، صندوق النقد العربي، مصر، 1994، ص14.

- **المطلب الثالث: آثار التحرير المالي.**
  - **الآثار الإيجابية للتحرير المصرفي:** ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

- أن تتعاظم المنافسة في ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات ، وما يتبع من رفع كفاءة الجهاز المصرفي ويرجع ذلك إلى ما يلي:

✓ تطوير الأساليب والممارسات المصرفية في السوق المصرفي بشكل يتواكب مع أحداث التقنيات المتاحة في العالم.

✓ التعرف على أفضل الأساليب الإدارية والمحاسبية والاستفادة من تراكم الخبرة، وإعداد كوادرها على مستوى عال من الكفاءة.

✓ تطور العديد من الابتكارات والأدوات المالية التي لم تكن متاحة في السابق .

✓ تدعيم سوق رأس مال بالخبرات المؤهلة والمدربة تدريب عاليا، في مجال الاكتئاب والسمسرة والمقايضة والترويج وإدارة المحافظ وصناديق الاستثمار[1].

- إن التحرير في الاقتصاد الخدمي المالي وتطبيق مبدأ أشرطة الدولة الأولى بالرعاية، سوف يتيح الفرصة الاستفادة من هذا المبدأ والحصول على تيسيرات وتسهيلات مماثلة من الدول الأعضاء الأخرى في قطاع الخدمات المصرفية كما يؤدي ذلك إلى نفاد الخدمات المصرفية لهذه الدول إلى أسواق البلدان المتقدمة وتأسيس فروع بنكية لها بالخارج.

- تحفيز البنوك في تحسين خدمتها المصرفية بصورة حقيقية في ظل اعتبارات المنافسة الأجنبية، وذلك بالتحديث والتغير دائما في تقديم الخدمات وزيادة الكفاءة الإدارية والمالية للمؤسسات البنكية نقل التكنولوجيا المصرفية، مما يتيح لهذه الدول مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال[2].

- تحرير تجارة الخدمات المالية، ينشط سوق الخدمات المالية في الدول النامية، هذا بالإضافة إلى نمو الأسواق المحلية، وتحسين معاملة السلطات المحلية للشركات والمصارف الأجنبية، سوف يشجع الخبرة الأجنبية ورأس المال الأجنبي، لتقديم مزيد من السيولة للأسواق المحلية،إلى جانب المساهمة في تشجيع المدخرات المحلية.

  - **الآثار السلبية للتحرير المصرفي:**

- إن تحرير الخدمات المالية والمصرفية وتطبيق قواعد الاتفاقية ،سوف يؤدي إلى إحداث أثر سلبي على الدول النامية ، ومنها الجزائر، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- إن التحرير سيؤدي إلى خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية، في الوقت الذي لا تزال فيه المصارف في الجزائر غير مهيأة لمواجهة هذه المنافسة، نظرا لمحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها مقارنة مع البنوك الأجنبية، وخاصة أن الاتفاقية أعطت الفرصة لهذه البنوك الأخيرة في التواجد التجاري لها ولفروعها ولمكاتب التمثيل التابعة لها في تقديم كافة الخدمات المالية والمصرفية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص164.

[2] أحمد سليمان، حصاونة "المصاريف الإسلامية"، الأردن، 2008، ص245.

- تدني أسعار الفائدة الاسمية على الودائع والقروض إلى حد أضحت معه أسعار الفائدة الحقيقية في ظل تزايد معدلات التضخم السلبية الأمر الذي انعكس بالسلب على كافة عوائد الأصول المالية الأخرى وأسعارها[1].

❖ المبحث الثالث:التحليل النظري لسياسة التحرير المالي.

• المطلب الأول: أعمال " McKinnon"و"shaw":

تعتبر أعمال " McKinnon " و"shaw" الأعمال المؤسسة لنظرية التحرير المالي، إن المساهمة الرئيسية **McKinnon** تكمن في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود بحيث تتلاءم مع وضعية اقتصاد الدول النامية الذي يتميز بضعف هياكله المالية وتخلف نظامه المصرفي وعدم تطور وتنوع الأدوات المالية فيه، وفي ظل هذه الوضعية فإن أهم مصدر التمويل الاستثمار هي الودائع المتراكمة لدى الجهاز المصرفي والادخار من الدخل الجاري، ويرى" **McKinnon** " أن النقود باعتبارها وسيلة دفع فإنها تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية في الدول النامية، وبهذا تصبح النقود في هذه الدول قناة إلزامية لتراكم رأس المال أو ما يطلق عليه"mchennon" "تكاملية النقود ورأس المال".

ويرى"shaw"أن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية والتي يجب أن تتحد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية بشكل يعكس الندرة النسبية للادخار[2].

- ويشير كل من" mchennon"و"shaw" أن وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة ومتطلبات الاحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك بالإضافة إلى إجبارية توجيه الائتمان تؤدي جميعا إلى وجود قطاع مالي مقيد يتميز ب:

- ✓ انخفاض الحافز على الادخار وتشجيع الاستهلاك.
- ✓ انخفاض الاستثمار أقل من مستواه التوازني والتوجه نحو مجالات غير منتجة
- ✓ ضعف دور الوساطة المالية في تعبئة الادخار والتخصيص الأمثل للموارد المالية المتاحة وعلى العكس من ذلك فإنه عند تحرير معدلات الفائدة يرتفع حجم الادخار المحلى والتخصيص الأمثل للموارد المالية وتوسع الأسواق المالية وتطوير النظام المالي والمصرفي مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين العرض والطلب الأموال واستثمارها، عن طريق الملاءة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري.

[1] محمد أمين بربري، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية البنوك في الجزائر، مرجع سابق، ص04.

[2] زينب حسن عوظ الله . اقتصاديات النقود وألمال . الدار الجامعية . 1994 . بيروت ص157

- **المطلب الثاني: الأعمال المساعدة لنموذج التحرير المالي.**

لقيت أعمال"mchennon"و"shaw"(1973) والمتعلقة بالتحرير المالي تأييدا من طرف عدد كبير من الاقتصاديين، والذين اقتنعوا بأهمية هذه السياسة في زيادة النمو الاقتصادي ، ومن بين الاقتصاديين المؤيدين لهذا المنهج نذكر كل من "kapur"(1976).

"Galbis"(1977)،"Makheisan"(1980)،"Gelb"(1989)،"Fry"(1989)و"Markin sala"(1992).

- فنجد كل من "Galbis"و"kapur" و"Makheisan" اهتموا في نماذجهم بدراسة أثر التحرير المالي على الاستثمار ، وفي هذا الصدد يذهب أنصار مدرسة ستانفورد إلى ان أثر التحرير المالي على الاستثمار ينقسم إلى أثر على حجم الاستثمار آخر على نوعيته، وأن سياسة التحرير المالي تحسن الاستثمار كما ونوعا.
- أما"Mascuell fry"(1988) فقد قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة ل22دولة نامية،
- وتوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الحقيقي في الإنتاج ومعدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، كما لاحظ الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة[1].
- وتوصل "Mascuell fry" إلى أن كل زيادة في معدل الفائدة بمقدار÷1 تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ ÷0.5.
- أما "Galb" فقد قام بدراسة العلاقة بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع والناتج الداخلي الخام لعينة تتكون من34 دولة نامية، في الفترة الممتدة من1965إلى 1985 فتوصل إلى أن معدلات النمو في الدول ذات معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة كانت أعلى بكثير مقارنة بالدول الأخرى، كما أن نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة موجبة زاد بثلاث مرات مقارنة بالبلدان ذات معدلات فائدة سالبة.
- أما فيما يتعلق بـ"Markin sala " (1992 أنه وضع نموذج أراد أن يوضع فيه كيف أن كبح القطاع المالي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وعلى فعالية المؤسسات المالية في تعبئة الادخار[2].

- **المطلب الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي.**

- لقد تعرض منهج التحرير المالي في شكله الأول الذي وضعه "shaw"و"mchinnon"عام 1973 إلى العديد من الانتقادات والتي كانت تدور حول ثلاث محاور رئيسية:

1- افتراض الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار:

ومن بين أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية التحرير المالي والمصرفي هي تلك المتعلقة بالأثر الذي يفترض أنه إيجابي لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الادخار والاستثمار، فقد توصل كل من"Burkeu"و"Dult" عام 1991 إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاستثمار وهذا عكس ما ذهبت إليه نظرية التحرير المالي والمصرفي، حيث أنه مع ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب انخفاض معدل الربح فينخفض كل من الاستثمار والإنتاج، وهذا الأثر السلبي يفوق الأثر الإيجابي

[1] خروبي عبد المالك، عيساوي إيمان، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة د الطاهر مولاي، سعيدة سنة2015، ص32

[2] خروبي عبد المالك ، عيساوي إيمان، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص33.

لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناتجة عند ارتفاع المواد القابلة للإقراض[1].

2- عدم كفاءة الأسواق المالية وبالتالي مشكلة عدم تناظر المعلومات :

لقد اعتبر كل من " shaw"و"mchinnon" والتابعين لهم أن كبح القطاع المالي (تحديد معدلات فائدة إلى حقيقية منخفضة هو العامل الوحيد الذي يؤدي وضعية تقييد الائتمان من طرف البنوك إلا أنه بفضل weiss" إذا تمكنت أعمال "JOSE PH STIGLITY"و" Andreuالنظرية الاقتصادية من التأكد على إمكانية تواجد تقييد الائتمان حتى الأسواق التي تسودها المنافسة التامة، ووجود تقييد الائتمان يعتبر كنتيجة لعدم كفاءة الأسواق المالية وخاصة مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقترضين والمقرضين، ويرى "weiss"و"stiglitz" أنه كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقترض دفع للبنك، كلما كانت استثماراته أكثر خطورة، وإذا زاد احتمال توقفه عن السداد، وبارتفاع معدل الفائدة على القروض، ترتفع معه المخاطرة للمقترضين وتنخفض أرباح البنك المتوقعة[2].

3- إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي:

لقد دفع الاقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية العديد من الاقتصاديين من أمثال " taylor"(1983) و"buffie"(1984) المنتميين إلى مدرسة المحدثين إلى نقد منهج التحرير المالي الذي أهمل دور القطاع غير الرسمي في تخصيص الموارد المالية، ويركز المحدثون على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد، باعتباره يقوم بوساطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية، نظرا لاحتفاظها باحتياطي نقدي يقلل من قدراتها على منح القروض[3].

[1] د عبد الله غالم، العولمة المالية والأنظمة المصرفية ، مرجع سبق ذكره،ص144

[2] د عبد الله غالم، العولمة المالية والأنظمة المصرفية، مرجع سابق ،ص145.

[3] د عبد الله غالم، العولمة المالية والأنظمة المصرفية، مرجع سابق ، ص146.

خـلاصــة:

من خلال ما عرضنا لمختلف عناصر الفصل تبين لنا أن العولمة الاقتصادية في معناها الشامل تعني تحرير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات الوطنية والاتفاقيات المنظمة لها وهذا بخضوعها التلقائي لقوى جديدة أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية ، لتعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة ، وأنها ستؤدي إلى صياغة جديدة للنظام بحكم العالم كوحدة متكاملة الأجزاء بشكل طبيعي ودون حواجز أو حدود ومن ثم العولمة تعني أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي مسير بقوانين طبيعية حتمية، فتظهر فيه اقتصاديات هذه البلدان بلا سياسات وطنية وبما يحقق مصالح الجميع.

وتعتبر سياسات التحرير المالي والبنكي من أهم حتميات تجسيد العولمة المالية الرامية إلى المزيد من التحرر الاقتصادي، واستجابة لمتطلبات التطورات الاقتصادية العالمية التي تقوم على التحرر من القيود والعراقيل التي تحول دون حرية النشاط البنكي على المستوى المحلي والدولي، ولقد بدأت عملية التحرير البنكي في الدول المتقدمة ومن الاقتصاديات المخطط إلى اقتصاد السوق،إذ لا يمكن للتحرير الاقتصادي أن يكتمل إلا بالاهتمام بإصلاح القطاع البنكي وتحريره، كما ساهمت المؤسسات المالية الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي بالتعجيل التحرير اكتملت بتوسع أنشطة البنوك وتدويلها، وتوسعت لتشمل العديد من الدول النامية خاصة الدول التي عرفت بالاقتصاديات المتحولة أو الانتقالية من خلال البرامج التي يقترحها على الدول ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

الفصل الثاني:

نظريات حول الجهاز المصرفي الجزائري

تمـهيـــــــد:

شهد النظام المصرفي الجزائري تغيرات وتطورات وإصلاحات تمت على عدة مراحل،فبعد الاستقلال ورثت الجزائر نظاما مصرفا واسعا قائما على النظام الليبرالي، لكن المفارقة أن المنهج الاقتصادي الذي تبنته الجزائر في هذه المرحلة هو النظام الاقتصادي ألشراكي القائم على التخطيط مما خلق نوعا من التناقض في هذه المرحلة، لتأتي بعد ذلك مرحلة جديدة وهي مرحلة التأميمات التي انعكست سلبا على بعض الجوانب خاص مع عدم وجود إطارات وطنية قادرة على التسيير مما أدى إلى هجرة الأموال إلى الخارج مع المهاجرين.

هذه المفارقات والتناقضات نتج عنها إختلالات هيكلية ووظيفية على مستوى الجهاز ، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى القيام بإصلاحات على مستوى الجهاز المصرفي.

كما أن المنتج للتغيرات العالمية يلحظ أن هناك تحديات كبيرة تواجه الجهاز المصرفي الجزائري كالتحرير المالي، عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفي الأزمات المالية والبنكية...الخ

كل هذا يقودنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول:أهم التعديلات التي جرت على قانون النقد والقرض.
- المبحث الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري مكوناته وظائفه وأهدافه.
- المبحث الثالث: هيئات الرقابة في الجهاز المصرفي الجزائري ومعوقاته.

❖ **المبحث الأول: أهم التعديلات التي جرت على قانون النقد والقرض**

- **المطلب الأول: إصلاحيات 2001(الأمر01/01).**

يعتبر الأمر 01/01 الصادر في 27 فيفري2001 أول تعديل لقانون النقد والقرض حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر دون المساس بمضمون القانون ويهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:

-الأول: يتكون من مجلس إدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

- الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

فالمادة 03 من الامر01/01 تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من قانون النقد والقرض والتي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد الوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية ، ولا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أثناء ممارسة مهامهم ، ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات عمومية ذات طابعا ماليا أو نقديا أو اقتصاديا.

كما أن المادة 13 من الأمر01/01 تلغي أحكام المادة22 من قانون النقد والقرض، والتي تنص على أن المحافظ ونوابه يعينون لمدة 6و5 سنوات على الترتيب قابلة للتجديد مرة واحدة.

أما مجلس النقد والقرض فأصبح بموجب الأمر 01/01 يتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر[1] .

- ثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والاقتصادية وهكذا أصبح عدد أعضاء المجلس عشرة بدلا من سبعة أعضاء وتتمثل صلاحية حسب المادة 10في:

- للمحافظ إصلاحيات استدعاء أعضاء المجلس ورئاسته وتحديد جدول أعماله ، أما الاجتماع يعقد على أساس بلوغ النصاب أي ستة أعضاء على الأقل.

- تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة ن وفي حالة التعادل لا يكون صوت الرئيس مرجحا.

- لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس .

[1] عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005، ص.120.

- يجتمع المجلس كل 03 أشهر على الأقل بناءا على استدعاء من رئيسه، أو كلما كانت الضرورة بالمبادرة من الرئيس أو أربع أعضاء[1].

- **المطلب الثاني:إصلاحات 2003(الأمر 11/03).**

يعتبر الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 عن طريق أمر رئاسي بمثابة قانون جديد يعني في مادته 142 من قانون النقد والقرض 10/90 وجاء هذا الأمر ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي بإعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية والمقاييس العالمية، وكاستجابة أيضا للتطورات التي تحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري، خاصة بعد أزمة بنكي الخليفة والبنك التجاري والصناعي، ويهدف هذا التعديل إلى ما يلي[2]:

- تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة وذلك من خلال إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي، إضافة إلى إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

- دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحيته وذلك من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر ، ومن خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك، بإضافة أمانة عامة لها وإمدادها بالوسائل والصلاحيات لممارسة مهامها.

- وفي هذا الإطار يمكن القول أن الأمر 11/03 حدد بوضوح العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية ومنح الحكومة السلطة المضادة التي تمكنها من تعديل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، ويعود السبب في ذلك إلى حالتي الإفلاس والفساد التي شهدتها كل من بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي[3].

- **المطلب الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض 2011/2010/2009.**

أ - تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2009:

- الأمر رقم 01/09 المؤرخ في 2009/02/17 المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

- الأمر رقم 03/09 الصادر في 2009/05/26 المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

[1] عبد القادر بريش، مرجع سبق ذكره، ص121.

[2] رشيد إدريس، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص31.

[3] رشيد دريس، مرجع سبق ذكره، ص32.

ب- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010:

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010، عن طريق الأمر رقم 04/10 المؤرخ في 2010/08/26، حيث جاء بأهم النقاط التالية:

- تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات .

- الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك متابعة أفضل البنوك.

- مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

ج- تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2011:

قصد تطوير أكثر إطارا لتنظيمي للاستقرار المالي في تأقلم مع المعايير الجديدة للجنة بأزل الدولية إصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر سيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كم أصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان يدعمان أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر للاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية[1].

❖ المبحث الثاني : هيكل الجهاز المصرفي الجزائري ،مكوناته، وظائفه، وأهدافه.

• المطلب الأول: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.

شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة فإلى جانب البنوك العمومية وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 26 بنكا ، ومؤسسة مالية ويتكون الجهاز المصرفي الجزائري من ثلاث قطاعات أساسية وهي بنوك ومؤسسات مالية، وكاتب التمثيل وهو ما يبينه الشكل الموالي:

[1] الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2012،ص123 – 124.

الشكل رقم(1): يوضح هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.

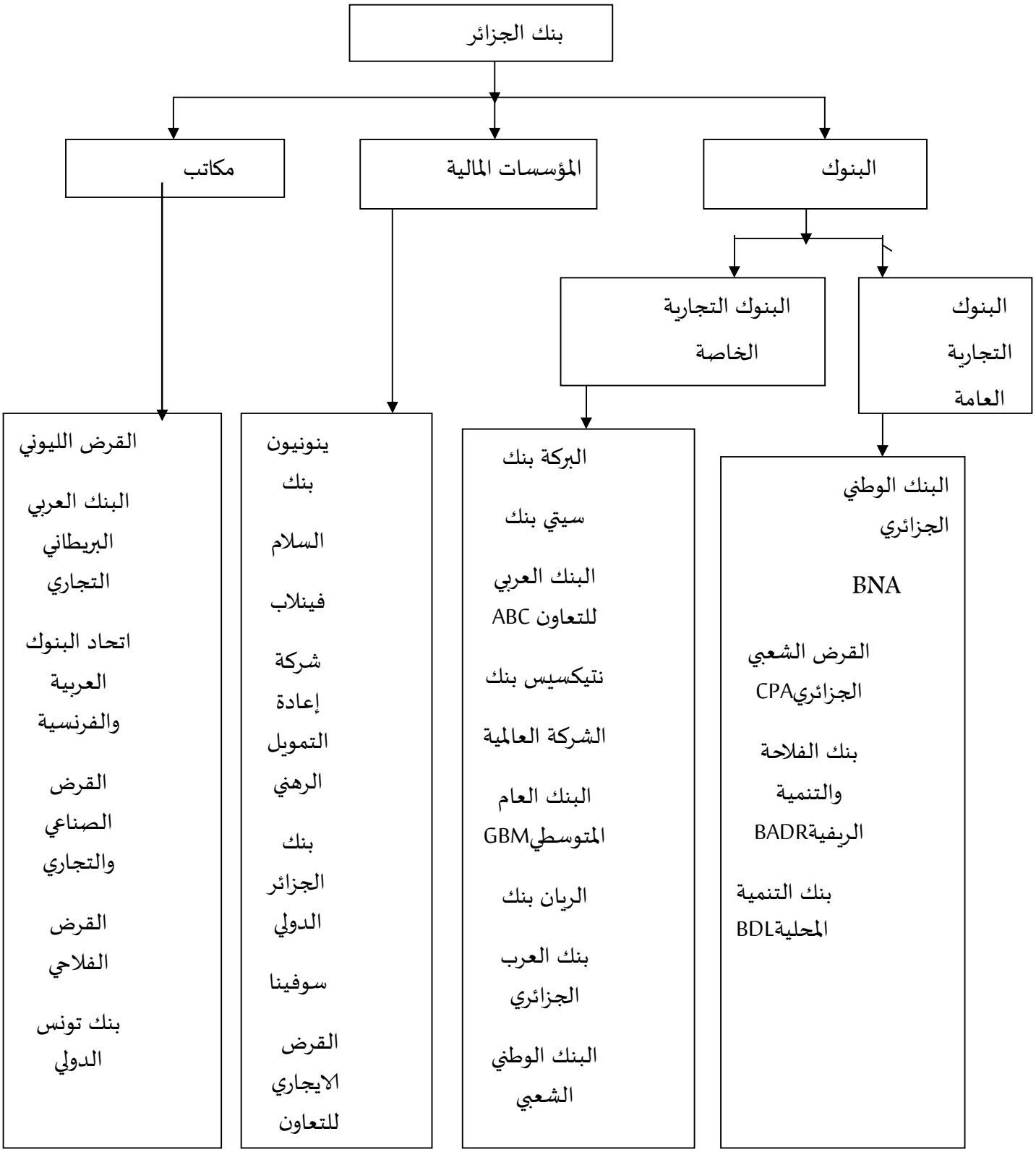

المصدر www.bank.ofalgeria.dz.consulte le :03/03/2016/10 :55

- **المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي الجزائري.**

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة عادة على البنك المركزي الذي ياتي في الجهاز المصرفي ، ومجموعة من البنوك التي يشرف عليها وبالتالي سيتم التعرض في هذا المطلب إلى البنك المركزي والبنوك التجارية وكذا البنوك المتخصصة والإسلامية.

- أولا :البنك المركزي:

1- تعريف البنك المركزي:

يعرف على انه بنك البنوك أو بنك الدولة وشيخ المصارف، وهو مملوك للقطاع العام وليس للقطاع الخاص أي دور فيه، والبنك المركزي يمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة ويعد مسئولا عن عملية إصدار وتنظيم العملة ويحتفظ في أي دولة بالاحتياطي من العملات الأجنبية ويقوم بإدارتها كما أن له دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية[1].

ويعرف أيضا على أنه شخصية اعتبارية عامة مستقلة، حيث يتولى تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية،ويشرف على تنظيمها وفقا للخطة العامة للدولة[2].

2- خصائص البنك المركزي:

يحظى البنك المركزي بمجموعة من الخصائص تميزه عن كافة البنوك الأخرى يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- يقع في قمة الجهاز المصرفي لا يسعى لتحقيق الربح دائما وإنما لتحقيق المصلحة العامة .
- يكون دائما المهيمن على الائتمان.
- يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك.
- يكون مملوك من طرف الدولة[3].

- ثانيا : البنوك التجارية.

1- تعريف البنوك التجارية:

- يمكن تعريف البنوك التجارية على النحو الموالي:

يطلق على البنوك التجارية بنوك الودائع التي تتعامل بالائتمان (المباشر والغير مباشر وأهم ما يميزها،

[1] زياد رمضان ومحفوظ، جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2006، ص173.

[2] عبد الغفار حنفي، غدارة المصارف، الدار الجديدة للنشر، القاهرة، 2002، ص50.

[3] مصطفى رشيدي شيحة، النقود والمصاريف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 1999، ص 72-75.

قبولها للودائع تحت الطلب، والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود[1].

وقد عرف التشريع الفرنسي البنك التجاري على أنه" تلك المؤسسة التي تقوم بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع، ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية.

2- خصائص البنوك التجارية:

- للبنوك التجارية عدة خصائص يمكن إيجازها في ما يلي:
- مؤسسات مالية هدفها تحقيق الربح على خلاف البنك المركزي
- تكون في المرتبة الثانية بعد البنك المركزي في الجهاز المصرفي
- تتعدد عملياتها وتتنوع في جميع الودائع،وتقديم القروض(2)

- **ثالثا: البنوك المتخصصة والإسلامية.**

1- البنوك المتخصصة:

هي نوع من أنواع البنوك التجارية،تلعب دور كبير في المساهمة في الإسراع ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية،من خصائصها مايلي:

- تقبل الودائع من الأفراد، تعتمد على رؤوس أموالها.
- أهدافها اجتماعية أكثر من خاصة ، لذلك تقوم الدولة بتقديم مساعدات لها.
- تقديم خبرات فنية في مجال التخصص لدى البنوك.

- أما أنواعها تتمثل فيما يلي

- بنوك زراعية: تساهم في تنمية الاقتصاد، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي
- بنوك صناعية : تساهم في تمويل المشروعات الجيدة
- بنوك عقارية: تساهم في بناء العقارات
- بنوك الأعمال: وهي البنوك التي تقوم بعمليات تجميع المدخرات وتنميتها حتى يكون هدفها استثمار جزء كبير من الأموال ويندرج ضمن هذه البنوك:
  - بنك الادخار.
  - بنك الاستثمار.

[1] عبد الله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين، عمان، 1996، ص17.

- صناديق الاستثمار[1].

2- البنوك الإسلامية:

تقوم هذه البنوك على مبادئ الشريعة الإسلامية،حيث أنها تحرم الربا، وهي ليست واسعة الانتشار فالبنك الإسلامي لا يعتبر تجاريا لأنه لا يتعامل بالفائدة،ويمول حسب عمليات الادخار.

- **المطلب الثالث: وظائف وأهداف الجهاز المصرفي.**

لقد قامت السلطات الجزائرية بإسناد عدة وظائف للبنوك بكافة أنواعها باعتبارها تشتغل أهم القطاعات الموجودة على الساحة المصرفية،حيث أن وظائف البنوك تختلف باختلاف تقسيماتها وأنواعها وبالتالي سيتم في هذا المطلب التطرق إلى وظائف الجهاز المصرفي وأهدافه.

- **أولا: وظائف الجهاز المصرفي.**

يقوم الجهاز المصرفي بتأدية العديد من الوظائف كمسايرة كافة التطورات والتحولات التي تشغل الساحة المصرفية:

1- **وظائف البنك المركزي:**ب رزت عدة وظائف للبنك المركزي أهمها:

- تشجيع النمو الاقتصادي.
- إصدار النقود الورقية القانونية تحت قيود معينة تتوافق وحاجة المعاملات.
- يعتبر المستشار المالي والمسؤولي عن الاحتياطات الحكومية.
- يقوم البنك المركزي بوظيفة الرقابة على البنوك ليضمن سلامة الأوضاع المالية لهذه البنوك وكذلك سلامة الخدمات المصرفية التي تقدمها للجمهور.
- مراقبة الائتمان كما ونوعا،وعمله على تنفيذ السياسة النقدية المرغوب فيها.
- يقوم بتقديم المساعدة للبنوك التجارية،من خلال مساعدتها على تأدية الخدمات البنكية، وتأكيد لهذه الوظيفة فهو يعتبر بنك البنوك[2].

2- **وظائف البنوك التجارية:**

تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف أهمها القيام بصفة معتادة بقبول الودائع الأفراد والهيئات بالبنوك بغض النظر على مدتها حيث بعد ذلك يدفعها لها عند الطلب أو بناء على إخطار سابق، ويتم ذلك في أجل محدد،ولا تقتصر وظيفة البنك التجاري على ذلك فقط بل تتعدى الوظيفة السلبية لتصبح إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري وحث الأفراد على الادخار[3].

---

[1] عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص30- 31.

[2] صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت1984ص44.

[3] محمد عبد الفتح الصيرفي، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

3- وظائف البنوك المتخصصة:

تتمثل وظائف البنوك المتخصصة في ما يلي:

أ- البنوك الصناعية

تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات إلى المؤسسات الصناعية لفترة متوسطة وطويلة الأجل كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية[1].

ب- البنوك العقارية:

تهدف هذه البنوك إلى تمويل قطاع الاستثمارات العقارية مقابل رهونات عقارية وبما أن تمويلها يكون لفترات طويلة الاجل نسبية فهي تعتمد على مصادر طويلة الأجل أيضا.

ج- البنوك الزراعية:

يقوم البنك الزراعي بعملية التسليف للقطاع الزراعي لاتاحة الفرصة للحصول على الاحتياجات الضرورية لهذا القطاع.

د- بنوك الأعمال:

يمكن عمل هذه البنوك التجارية، في أنها تخدم القطاعات التي تحجم تلبية احتياجات طويلة المدى من طرق هذه البنوك بسبب طبيعة عملها ويظهر من خلال ما سبق عرضه أن هذا النوع من البنوك ،ذو أهمية بالغة التمييز في تجميع المدخرات وتنشيط حركة الاستثمار[2]

- ثانيا: الأهداف الرئيسية للجهاز المصرفي:

البنك كغيره من منظمات الأعمال يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها مايلي:

- سعي البنوك إلى تحقيق وتعظيم الربح.
- تعظيم معدل العائد على الاستثمار.
- المحافظة على قوام معقول من السيولة.

أهداف مرتبطة بالخدمات المصرفية (أهداف إنتاجية) وتتمثل في ما يلي:

- تقليل الوقت الضائع.
- تنويع وتطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.

[1] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عقر، الاقتصاد النقد والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 2000، ص252.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص238.

- تحقيق تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
- تحسين الخدمات المصرفية.
- أهداف خاصة بالبقاء والاستمرار وتجنب الأخطار.
- أهداف خاصة بالنمو والاستمرار والمحافظة على موارده المالية والبشرية وحمايتها.
- أهداف جماعية وبيئية تتمثل في تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي والخارجي[1].

❖ المبحث الثالث: هيئات الرقابة ومشاكل الجهاز المصرفي وكيفية معالجتها

• المطلب الأول: هيئات الرقابة في الجهاز المصرفي الجزائري.

إن قانون النقد والقرض زود السلطة النقدية بآليات وهيئات للرقابة وذلك حتى يتسنى للنظام المصرفي ممارسة أعماله في نوع من الانسجام مع القوانين الصادرة في هذا الإطار ويتعلق الأمر بـ:

1- مركزية المخاطر:

وهي لجنة تقوم بتنظيم وتسيير البنك المركزي، حيث تكلف بجمع كل المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة وهي معلومات تتعلق بأسماء المستفيدين من القروض،الضمانات المقدمة مقابل هذه القروض بعد تحديد كل مخاطر القروض،وكل هذا منصوص عليه في المادة 160 من قانون النقد والقرض، وعليه لا تمنح القروض من البنوك التجارية إلا بعد حصولها على كل المعلومات الخاصة بالمستفيد من القرض مركزية المخاطر ليتمكن من إعادة تمويل خزينته[2].

كما صدر قانون آخر يتضمن تنظيم مركز المخاطرة عن بنك الجزائر تمثل في اللائحة 01/92 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 22مارس 1992 ، وذلك بغية تحقيق الأدوار التالية :

- تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.
- جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الإتمان للبنوك والمؤسسات المالية.
- نشر هذه المخاطر أو منحها للبنوك والمؤسسات المالية مع مراعاة السرية.

2- لجنة الرقابة المصرفية:

- لقد تطرق قانون النقد والقرض إلى الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية ويتضح ذلك في المادة 134 منه:"تنشأ لجنة مصرفية مكلفة برقابة حسن تطبيقي القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة.....".
- كما حدد هذا القانون صلاحيات هذه اللجنة وموقعها في النظام المصرفي وشكل العلاقة

[1] عامر أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت،199 ، ص.202

[2] صليحة بن طلحة، مرجع سبق ذكره، ص71.

المتواجدة بينها وبين بنك الجزائر وبقية الهيئات المصرفية الجزائرية،إذ تتألف للجنة من المحافظ ونائبه وأربعة أعضاء يعينون لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد بموجب مرسوم يصدره الوزير الأول وقاضيان منتدبان من المحكمة العليا، وعضوان يتم اختبارهما حسب كفاءتهما المالية والمصرفية يقترحهما وزير المالية وهذا حسب المادة 144[1].

وتمارس اللجنة أعمالها الرقابية على أساس تفقد الوثائق المستندية، وكذلك عن طريق الزيارات الميدانية للبنوك والمؤسسات المالية،ويمكن أن تمتد صلاحيات هذه اللجنة إلى طلب الإيضاحات من أي شخص له علاقة بموضوع الرقابة دون أن يكون ذلك مبررا للتحفظ من خلال البنك أو المؤسسة المالية بدافع السر المهني،ونتيجة لممارسة العمليات الرقابية فإن هذه اللجنة تتخذ جملة من الإجراءات والتدابير ،كالعقوبات التأديبية والمالية.

3 - مركزية عوارض الدفع:

قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم02/92 المؤرخ في 22 مارس 1992 بإنشاء مركزية لعوارض الدفع وفرض على كل الوسطاء الماليين الانضمام إلى هذه المركزية وتقديم كل المعلومات الضرورية لها وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض او تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع وتتلخص في:

- تنظيم بطاقة مركزية لعوارض الدفع وما قد ينجم عنها وتسييرها،وتتضمن هذه البطاقة كل الحوادث المتعلقة بمشاكل الدفع أو تسديد القروض.

- نشر قائمة عوارض الدفع وما يمكن أن ينجم عنها من تبعات وذلك بطريقة دورية وتبليغها للوسطاء الماليين، وإلى أي سلطة أخرى معينة[2].

4 - جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 03/92 المؤرخ في 22مارس 1992 ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين، ويجب على الوسطاء[3]، الماليين الذين وقعت لديهم عوارض الدفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجود أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها وتبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون.

---

[1] نوافل سمايلي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية، مذكرة ماجيستر، جامعة العربي التبسي، تبسة،2004،ص174

[2] نوافل سمايلي، مرجع سبق ذكره، ص114.

[3] الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسي ر الصارم لشؤزن النقد والقرض، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04، 2004، ص289.

- **المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات الجهاز المصرفي الجزائري.**

ولكي تتكلم عن فعالية الجهاز المصرفي في أي دولة لابد أن يكون هذا الأخير القدرة على تعبئة الموارد المالية وخاصة الموارد التي تأتي من الإصدار النقدي ومدى تخصيص الأموال القابلة للإقراض وتتطلب هذه العملية بيئة اقتصادية ومالية وسياسية ذات مميزات مناسبة.

- أولا: عجز الجهاز المصرفي الجزائري على تعبئة الادخار:

إن المؤسسات البنكية في الاقتصاديات تمتاز بصفة الوسيط المالي النشيط الذي يقوم بمنح القروض لكل من القطاع الخاص والعام وكذلك المساهمة بشتى الوسائل والأدوات المناسبة الفعالة لحث الأفراد والمؤسسات على الادخار، ومن ثم توظيفه في مختلف المشاريع الاستثمارية التي سيكون لها الواقع الإيجابي في الاقتصاد، غير أن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر لم تسمح بتهيئة هذه الظروف الملائمة لانطلاقة اقتصادية نوعية،حيث أن القطاع المصرفي كان يساوي تقريبا بين الفوائد الممنوحة على الودائع في البنوك والأموال الموجهة للتوظيفات، وكذلك فالبنوك كانت ومازالت تعاني من غياب أدوات جديدة لتعبئة الادخار والتي يمكنها إحلال وتعويض الائتمان المصرفي[1].

1- غياب سياسة ادخارية محفزة:

إن البنوك الأولية في الاقتصاديات المخططة مركزيا كحالة الجزائر تكتفي بتوزيع القروض حسب التوجيهات التي ميلها المركز وفي مثل هذه النماذج لا توفر الوساطة البنكية أية امتيازات لجمع الادخار، وذلك عن طريق صيغ تحفيزية الادخار وخدمات تستجيب لتطلعات واحتياجات الزبائن، بالإضافة إلى ذلك فإن الاحتلالات المالية التي تميز هذه الاقتصاديات تجعل من ديناميكية لتدفقات الأموال بين الأعوان العاجزة والأعوان ذات قدرة غير موجودة، فضعف معدلات الفائدة واستقرارها في مستويات دنيا يعتبر من بين المؤشرات الدالة على عجز البنوك على تعبئة الادخار، وعليه فعن الأعوان الاقتصاديين تجد في السوق الموازية فرصا لتوظيف أموالهم مقابل عوائد ذات مرد ودية أحسن من توظيفا تهم في البنوك ومن الناحية التنظيمية فإن ظاهرة طوابير الانتظار أما شبابيك البنوك والمؤسسات المالية تعود إلى نقص استعمال وسيلة الآلية في معالجة عمليات الشباك، من معالجة الشيكات والتحويلات الأمر الذي من شأنه استغراق فترات زمنية طويلة لإنجاز العملية، ونتيجة لذلك فإن البنوك أصبحت تستغرق مدة أطول قد تصل إلى شهر ونصف من أجل تحميل وتسوية وضعية شيك أصدر في مكان آخر[2].

[1] نجيب بوخاتم، دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، مذكرة تخرج ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص134-135.

[2] نجيب بوخاتم، مرجع سبق ذكره، 135.

فسياسة الحث على الادخار إلزامية إلى دفع الودائع عن طريق تطبيق معدلات فائدة دائنة مغرية لا يمكن لها أن تنجح دون استرجاع الثقة بين القطاع المصرفي وعامة الجمهور، ولكي تسود هذه الثقة فإنه يستوجب على المصرف أن يعتمد عوامل عديدة أهمها:

- قيامه بدفع الأموال المودعة لديه لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف.
- الدقة في أداء الأعمال وعدم الوقوف في الأخطاء لأن أخطاء المصرف تقلل الثقة فيه.
- العمل على نشر الوعي المصرفي بين الجمهور.

2- غياب أدوات مالية جديدة:

إن وجود وتوفر الأدوات المالية وتنوعها أي اقتصاد من الضروريات والأساسيات لتعبئة إدخارات الأفراد، غير أن هذه الأدوات هي غائبة في الاقتصاد الجزائري، وذلك في كل من الشطر المتعلق بأدوات الادخار وكذلك المتعلق بالزمن[1]

- ثانيا: الضعف في تقييم المخاطرة:

1- عراقيل مرتبطة بقدرة البنوك على تقييم المشاريع:

إن البنوك العمومية الجزائرية تعاني من حالة عدم التأكد في تقييم المخاطرة ، وعلى هذا الأساس لا يمكنها في المدى القصير أن تقوم بالدور المنتظر منها والمنوط بها والمتعلق بمراقبة المشاريع الاستثمارية والتمويل المباشر لها، زيادة على ذلك أن هذه البنوك لم تتمكن حتى على تغطية ديونها السابقة على المؤسسات العمومية حيث أن هذه البنوك تعودت منذ أمد بعيد على نوع من المعاملات التي اكتسبتها صفة الثقة في تصرفاتها ، مما نتج عنه من التراخي والتهاون في التسيير والذي أدى إلى انخفاض وضعف مردوديتها.

أما على مستوى تمويل دورة الاستثمار ، فإن أغلبية المؤسسات التي تستوفي شروط الاستفادة من قروض بنكية حسب أس ومعايير الملاءة أصبحت تتضاءل شيئا فشيئا، وعليه أصبح التمويل يمنح على أساس معايير أخرى تعود إلى عوامل اقتصادية واجتماعية عن طريق التدخل المباشر للسلطة المركزية.

2- غياب الأدوات العملية لقياس المخاطرة:

إن تحليل المخاطرة يجب أن يعتمد على دراسة عدد من النسب المالية المرتبطة بتوازن ميزانية مخططات التمويل ومردودية المشاريع الاستثمارية، وعلى هذا الأساس فإن على البنوك الجزائرية أن تسهر على احترام القواعد التحذيرية.

[1] زياد رمضان،إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء للنشر، الأردن 1997،ص15-ص139

3- عدم اعتبار معيار الأموال الخاصة كعامل ملاءة في المؤسسة البنكية:

من المعلوم أن الأموال الخاصة تمثل الضمان النهائي والأخير للمودعين، وعلى هذا الأساس فإن قانون النقد والقرض والتنظيمات الصادرة عن بنك الجزائر، ألزمت البنوك الأولية على تحديد مستوى أدني لأموالها الخاصة، وكذلك مستوى رأس مالها المستحق الذي يجب أن يمثل 30%من الأموال الخاصة، وأن يتم تحريره[1].

بعد مضي سنتين من الحصول على الاعتماد، وفي نفس الإطار جاء الأمر 34/91 الذي يوضح بشكل غير مستنفذ المخاطر المحتملة للبنوك الأولية، وذلك من أجل أخذ ما بعين الاعتبار عند تحديد النسب التحذيرية.

فالمغزى من تدعيم الأموال الخاصة في المؤسسة البنكية هو تحسين نسب البنوك وتعزيز الخطوط للدفاع في حالة عجز مؤسسة بنكية أو أكثر.

- ثالثا: قيود ذات طبيعة تنظيمية وقانونية :

إن التحولات التي أصبحت تطرأ على الاقتصاد الوطني نتيجة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق جعلت المؤسسات المصرفية تتحمل جملة من الصعاب التي تحول دون مباشرة أعمالها طبقا للتقاليد المصرفية الشائعة عالميا، الأمر الذي عرقل هذه المؤسسات عن التطور نحو العصرنة والفعالية التي يتطلبها اقتصاد السوق .

1- الوضعية القانونية للبنوك الجزائرية:

إن الوضعية القانونية الحالية للبنوك المتمثلة في المؤسسة العمومية الاقتصادية كانت لتحديد نوع جديد من العلاقات بين الجهاز المصرفي وبقية القطاعات الاقتصادية لتوضيح طبيعة الروابط بين البنوك والمحيط الذي تترعرع فيه.

إن هذه العلاقات تعتمد على مبادئ احترام قواعد السوق التي تقوم على التجارة والمردودية ودراسة درجة المخاطرة، غير أن هذه النظرة تعتبر غير واضحة عندما يتعلق الأمر بعلاقة البنوك بالدولة، حيث أن هذه الأخيرة تتدخل في شؤون البنوك وتملي عليها أوامر وإجراءات تؤثر في قرار التمويل دون إعطاء أدنى مقابل ينص عليه القانون ويتزامن ذلك مع غياب ضمانات قاطعة وسريعة من طرف الدولة ما يجعل أية عملية تقدير للمخاطرة من طرف البنوك أمرا عشوائيا[2].

[1] إلهام طراد، مروى مزهودي، مرجع سبق ذكره ص.21

[2] إلهام طراد، مروي مزهزدي، مرجع سبق ذكره، ص22.

2- علاقة البنوك بالخزينة العمومية:

في إطار عمليات التطهير المالي ، وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام إشكال تتعرض عملية التسيير فيها وينتقل كاهلها ، والذي يتمثل في إصدار الخزينة العمومية للسندات على مدى عشرين سنة مقابل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية،هذه السندات كبدت البنوك حملا ثقيلا تجسد في تغيير وتحويل شكل ميزانيات البنوك مما عرضها إلى مخاطرة السيولة وانعكس سلبا على مستوى معامل التحويل الذي يحدد تغطية الالتزامات طويلة الأمد بالموارد قصيرة الأمد.

إن معدل الفائدة الذي تدره هذه السندات يقدرب5÷ الذي لا يتناسب إطلاقا مع تكلفة الموارد المالية التي تتحملها معظم البنوك في إطار عملية التمويل عن طريق السحب على المكشوف عند بنك الجزائر والتي تقدر ب22÷ والأدهى في ذلك أن هذه الأوراق الموضوعة من طرف الخزينة العمومية غير قابلة لإعادة الخصم ولا التفاوض على مستوى السوق النقدية[1].

3- معوقات النشاط التجاري للبنوك:

إن المحفظة المالية للبنوك الجزائرية تتميز بسيادة التزاماتها على القطاع العمومي، الذي يتشكل من مؤسسات ذات هياكل مالية في حالة تدهور مستمر لا تقبل بها البنوك في ظروف التعامل العادية، غير أن هذه المؤسسات كانت تستفيد وبشكل دائم من تمويل شبه آلي لمختلف النشاطات المرتبطة بها، وذلك إلى غاية إصدار قانون النقد والقرض سنة1990.

هذا الأخير فرض على الجهاز المصرفي الإلزام ببعض القواعد، وحدد الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية مما جعل البنك التجاري عبارة عن مؤسسة عمومية اقتصادية مكلفة بجمع الأموال لوضعها تحت تصرف زبائنها ومسؤوليتها تقوم اتجاه مودعي الأموال لديها مما يجبرها على التقليل من مخاطرها، لذا أصبح البنك محرض لشروط البنك المركزي.

4- عراقيل أخرى:

إن البنوك التجارية عند أداء مهامها تواجد كذلك عراقيل من نوع آخر ترتبط بالتركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع المتواجد فيه، ونذكر من بين هذه العراقيل: غياب ثقافة بنكية في المجتمع، ومدى تأثير العامل الديني في ممارسة وظائفها، ذلك أن نقص الحس الاقتصادي وغياب الثقافة البنكية في المجتمع، من عواقبه استحالة استجابة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها وبالتالي تجميع الموارد الضرورية لأي بنك في عملية الإقراض، مما ينعكس سلبا على دور البنوك، فيعيق تمويل الاقتصاد والتنمية، ويؤثر جراء ذلك في حركية عجلة الاقتصاد.

[1] الحاج عرابة، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العلمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص6-7.

كما تعود بعض هذه العوائق إلى منع الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها من خلال إطاراتها وموظفيها الذين يعانون من النقص في التكوين ، الأمر الذي يؤثر في أداء وفعالية البنوك كطرف أساسي في النشاط الاقتصادي مما يجعل الجهاز المصرفي غير مؤهل لتبوأ مكانة كركيزة لسيرورة التنمية وجوهر أي إنعاش اقتصادي[1].

- **المطلب الثالث: إعادة هيكلة وتنظيم القطاع المصرفي الجزائري.**

إن إعادة الهيكلة تقتضي مواصلة معالجة مشاكل الضعف القائمة في الجهاز المصرفي ودلك بالتركيز على الاستمرار في إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية لخلق كيانات كبيرة بالإضافة إلى المراجعة النظم المحاسبية والمالية ونظم الرقابة الذاتية والمواكبة التطور التقني وتطبيقات المعلوماتية في مجال العمل المصرفي، كما يجب تأهيل المؤسسات المصرفية لمواجهة التحديات المستقبلية، وقصد مواجهة هذه الأوضاع يجب أن يكون البنك قادر على التحكم في الأخطار التي ينطوي عليها نشاطه وتوضيح عناصر سياسة اقتصادية حقيقية انطلاقا من:

- دراسة الموارد والوسائل والمحيط العام.
- تحديد الكفاءات والعوامل الكفيلة لضمان النجاح.
- إعادة الاستراتيجيات الممكن اعتمادها واختيار الأنسب.
- وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أهم السياسات المصرفية التي اعتمدت من طرف واضعي السياسة المالية والنقدية في الجزائر في سبيل إعادة هيكلة القطاع المصرفي على ضوء التحول إلى اقتصاد السوق نذكر أهمها:

1- الوساطة والعصرنة المصرفية:

منذ نهاية التسعينات وبفضل قانون النقد والقرض أثمر هذا التشريع والذي حرر البنوك والمؤسسات المالية على ظهور أولى علامات المنافسة داخل النظام المصرفي ودخول البنوك الخاصة إلى هذا القطاع (الوطنية والأجنبية) فلقد قام هذا القانون بتعزيز شروط ممارسة نشاط والتقرير البنكي بواسطة أدوات تنظيمية لضمان فعالية الوساطة البنكية[2]، في حين دعم بنك الجزائر واللجنة البنكية الإشراف البنكي في اتجاه الصرامة الأكثر والمطابقة لمعايير والمبادئ العالمية.

2- البنية العامة للنظام البنكي:

يعرف القطاع البنكي والمالي تحولا سريعا الذي يمكن ملاحظته على المستويين المؤسساتي والتسييري، إن العديد من الأحكام التشريعية والتنظيمية والهيكلية أرست قواعد سير جديد لهذا القطاع ويتشكل النظام المصرفي نتيجة لذلك إلى غاية نهاية 2004من 29 مؤسسة مصرفية ومؤسسة مالية كما يسير بنك الجزائر

[1] الحاج عرابة، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتووجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المالي، مجلة الباحث، العدد07، 2010، ص120.

وينظم ثلاث مراكز (المخاطر، القيم غير المؤداة ، الحصائل) على مستوى مديريته العامة للقروض والتنظيم البنكي وتشكل هذه المراكز قواعد معطيات ومراكز معلومات ضرورية لسياسة قروض حسنة وحذرة وكذا التسيير سليم لأدوات الدفع والقروض ولمعرفة خاصة لحوادث الدفع مما من شأنه ضمان يقظة البنوك والمؤسسات المالية ،وتعد المراكز الثلاثة مراكز للمعلومات والتحاليل المقدمة من قبل كل بنك أو مؤسسة مالية والتي يمكن الإطلاع عليها من قبل هذه الأخيرة إذ ما رغبت في ذلك [1].

[1] عبد السلام بن حدو، البنوك الشاملة ودورها في تفعيل الأوراق المالية، مذكرة تخرج ماجيستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2006، ص02..

خلاصــة :

شهد الجهاز المصرفي الجزائري تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، وذلك بفضل الإصلاحات المتعاقبة، إلا أنها لم تكن مجدبة إلا بعد صدور قانون النقد والقرض90/ 10الذي يعتبر نصا تشريعيا يعكس بحق اعترافا للمكانة التي يجب أن يكون عليها الجهاز المصرفي، ويعتبر من بين الإصلاحات الأساسية التي عرفها هذا الأخير وبعد مرور أكثر من عشرية من الزمن على صدور قانون النقد والقرض 10/90 وبداية تطبيقية والعمل به ونتيجة ظهور بعض التغيرات فيه (خاصة الإدارية) ومن أجل ضمان فعالية بنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة فقد تعرض هذا القانون إلى بعض التعديلات ، ولعل أهمها كان في سنتي 2001و2003، وهذا صعبا لتطوير وتأهيل الجهاز المصرفي.

إن قيام الجزائر بهذه الإصلاحات تعود إلى الانفتاح الذي عرفته البلاد لمسايرة التحولات والتكتلات الاقتصادية، بما في ذلك التوجه نحو عولمة مالية واقتصادية كونها تعد خياري أو بديل بقدر ما أصبحت خيارا إجباريا.

وباعتبار الجهاز المصرفي عصب أي اقتصاد كماله من دور فعال في تنشيطه والنهوض به من خلال تقديم عدة خدمات مالية، ومن أهم هذه العمليات هو تنشيط سوق الأوراق المالية.

الفصل الثالث:

آفاق وتحديات الجهاز المصرفي الجزائري

تمهيـــد:

يعد القطاع المالي والبنكي من أهم القطاعات الاقتصادية، وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أبرزتها العولمة، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحولات الجذرية التي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية والسماح للمؤسسات المالية والبنكية بالعمل في ظل اقتصاد السوق الذي تحكمه المنافسة، حيث تعتبر البنوك الركيزة الأساسية في النظام المالي ،فهي تمكن اقتصاد أي بلد من أداء وظائفه المختلفة لاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي تشهدها أسواق النقد والمال العالمية، ولم يصبح الدور الذي تمارسه البنوك مقتصرا على دور الوساطة بل تعداه إلى المصارف الشاملة، مما تطلب من الصناعة البنكية الدولية عامة والجزائرية خاصة تمتلك القدرة على مواكبة التطورات، يظهر أن التحدي كبير بالنسبة إلى البنوك الجزائرية في مسايرة التطورات والاتجاهات الحديثة التي يمتلكها الجهاز المصرفي على المستوى العالمي حتى تتمكن من حجز مكانة لها ضمن السوق المصرفي العالمي خصوصا وأن الوضعية الحالية للنظام المصرفي الجزائري والتي تتميز بدرجة التقدم والتطور الضعيف وسيطرة الصيرفة التقليدية.

سوف نحاول التطرق من خلال هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية وأثرها على الجهاز المصرفي الجزائري.
- المبحث الثاني : الإصلاحات البنكية وبداية التحرير المالي في الجزائر.

❖ المبحث الأول: تحرير تجارة الخدمات المالية وأثرها على الجهاز المصرفي الجزائري

• المطلب الأول: مفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية ومبادئها.

- أولا:مفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات من النتائج المميزة لجولة الأرغواي فقد كان نطاق تطبيق القواعد الدولية للتجارة المتعددة الأطراف قبل هذه الجولة مقصورا على التجارة في السلع، لكنه امتد في ظل الاتفاق الجديد ليشمل التجارة في الخدمات[1].

إن تحرير تجارة الخدمات يختلف عن تحرير تجارة السلع، ذلك أنه لا توجد مشكلة عبور الحدود والتعريفات الجمركية بالنسبة لانتقال الخدمات، وأن القيود المفروضة على تجارة الخدمات المالية[2].

الخدمات المصرفية مثل الإقراض بكافة أنواعه سواء الاستهلاكي أو مقابل الرهون أو غيره من الأنواع، وقبول الودائع بكافة أشكالها جميع الخدمات المدفوعة والتحويل النقدي بما فيها بطاقات الإئتمان والدفع والخصم والشيكات السياحية والأوامر المصرفية، فضلا عن متاجرة الكيانات الاقتصادية لحسابها أو لحساب عملائها في البورصة في كل من أدوات السوق المالية وأدوات سوق الصرف وسعر الفائدة الأوراق المالية القابلة للتداول والأصول المالية بما فيها السبائك والمشاركة في إصدار مختلف أنواع السندات وإدارة الأصول كالنقد ومحافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار الجماعي.

كافة أنشطة التامين المباشر بأنواعه ، وإعادة التأمين والوساطة في التامين كالسمسرة والوكالة والخدمات الاستشارية والاكتوارية وخدمات تقدير المخاطر.

خدمات البحوث والاستشارات المتعلقة بالاستثمار وتقديم المشورة بشأن عمليات الشركات وإعادة هيكلتها وصياغة إستراتيجيتها[3].

وتجئ أهمية قطاع الخدمات المالية نظرا لارتباطه بشكل مباشر بالنشاط الاستثماري والاقتصادي، وفي هذا الصدد فغن تفوق دولة ما في هذا المجال يتيح لها الاستحواذ على مكاسب كبيرة من استثماراتها في هذا القطاع، خاصة وأن الاتفاقية أجازت تقديم الخدمات المالية عبر الحدود الدولية من خلال مؤسسة في دولة ما إلى مستهلك للخدمة في دولة أخرى[4].

---

[1] إبراهيم العيسوي، الغات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، 1997، ص72.

[2] عبد المطاب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص109

[3] محب خلة توضيف، ابلاقتصاد النقدي والمصرفي دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2011، ص169.

[4] محب خلة توظيف، مرجع سبق ذكره، 170.

- **ثانيا: المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات.**

إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات تقوم على عدد من المبادئ والقواعد التي يجب أن تراعى عند تطبيقها ، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

يعني هذا المبدأ عدم التمييز بين مورد والخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل ، وبالتالي فإن أي ميزة تتصل بتجارة الخدمات تمنح لأي ظرف ممتد تلقائيا لتشمل الأطراف الأخرى، وقد اتسمت الاتفاقية من هذا الشرط الدولة العضو التي تمنح مزايا خاصة لبعض الدول من خلال اتفاقيات ثنائية شريط ألا يتجاوز سريانها عشر سنوات[1]

2- المبدأ التحرير التدريجي:

يعني هذا المبدأ أنه يمكن لكل عضو القيام بتحرير الخدمات من القيود والتشريعات بشكل تدريجي يضمن حماية الخدمات، وذلك من خلال ترك الحرية للدول في تحديد جداول التزاماتها ومراجعة تلك الالتزامات بشكل يسمح تدريجيا بالتحرير الكامل لقطاع الخدمات للبلد العضو.

3- مبدأ الشفافية:

طبقا لهذا المبدأ فإنه يجب على كل دولة عضو في الاتفاقية الالتزام بالإعلان عن جميع القوانين والإجراءات والتشريعات السارية المتعلقة بتنظيم تجارة الخدمات ، كما يجب إخطار مجلس تجارة الخدمات التابع للمنظمة العالمية للتجارة بأية قوانين جديدة أو تعديلات في القوانين السارية المفعول.

4- مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية:

حسب نص المادة الثالثة والرابعة من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات فإنه يتوجب على مختلف الأعضاء القيام بتسهيل زيادة مشاركة ومساهمة الدول النامية في التجارة الدولية من خلال تقديم التسهيلات التي تعمل على تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات في هذه البلدان وزيادة كفايتها وقدرتها التنافسية، مع إمكانية وصول هذه الدول إلى قنوات التوزيع وشبكة المعلومات المرتبطة بهذه الخدمات.

[1] عبد الواحد العفوري، العولمة والغات (التحديات والقرص)، مكتبة مديول، القاهرة، 2000، ص85.

5- مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة:

تم الاتفاق على هذا المبدأ بهدف إزالة الأساليب الحمائية التي يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات والتي تتمثل في بعض الممارسات غير المشروعة التي قد يتبعها مقدمي الخدمات الوطنيين أو بعض محتكري الأسواق المحلية[1]، لنوعيات معينة من الخدمات، مما يجد من منافسة الأجانب لتلك الأسواق.

6 – مبدأ التغطية والشمولية:

يعني هذا المبدأ أن الاتفاقية تحرير تجارة الخدمات تغطي جميع أشكال تجارة الخدمات ومنها الخدمات المالية والمصرفية، فتنص المادة الأولى من الاتفاقية أنها تشتمل جميع الخدمات وفي مختلف القطاعات باستثناء الخدمات التي تقدمها الحكومات أو ما يعرف بالخدمات السيادية كخدمات البنوك المركزية وخدمات هيئات الضمان الاجتماعي.

- **المطلب الثاني: تحرير المعاملات المالية والبنكية (المزايا والتحديات).**

كلما توسعت التجارة العالمية كلما ازدادت الأهمية الاقتصادية نحو الصادرات ، واشتدت المنافسة وأخذ العملاء يطالبون بحلول مالية أكثر تقدما ، وبشروط تنافسية أفضل لتمويل التجارة ويتطلب ذلك من البنوك ما يلي:

1- تفهم مدى وكيفية تأثير اتفاقيات التجارة الدولية والتكتلات التجارية الناشئة عنها الاتجاهات العالمية على قاعدة العملاء
2- التعرف على فرص الأسواق الدولية المستهدفة وتقييمها وكذلك تقييم مخاطرها واحتياجاتها المالية
3- استهداف المركز المناسب في السوق الدولية الذي يلاءم القوة التنافسية للمصرف والاستعداد لتقليل المخاطر الدولية.
4- إيجاد الحلول الفاعلة والاقتصادية في الوقت المناسب[2].

رغم أن حوالي 65 دولة حتى نهاية عام 1999 لم تتضمن اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات البنكية والمالية عند إجمالي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم 135 دولة حسب المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة الذي عقد في سياتل في ديسمبر عام1999م فغن الكثير من الدراسات والتحليلات أشارت إلى آن هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات البنكية والمالية، ولعل من أهمها:

- تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية يجعل القطاع أكثر كفاءة واستقرار اتساع السوق البنكية

[1] عبد الواحد العفوري، العولمة والغات (التحديات والقرص)، مرجع سبق ذكره، ص82.
[2] خالد وهيب الراوي، العمليات البنكية الخارجية، دار المنهج، ط2، 2000، ص23.

نتيجة تحرير تجارة الخدمات المالية.

- تحرير تجارة الخدمات تؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء فمع تزايد المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية فمن المحتمل مثلا أن يستفيد المودعون من النصائح الخاصة بإستراتجيات الاستثمار.

- يؤدي تحرير تجارة الخدمات البنكية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية.

- يتيح تحرير تجارة الخدمات المالية للعملاء والشركات اختيار المزيج المناسب للتمويل وزيادة حجم التمويل وطرق تجديده.

- تمكن عمليات التحرير في تجارة الخدمات البنكية من تخفيض مخاطر السوق وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات[1].

عملية تحرير تؤدي إلى تحسين السياسة النقدية ، فالسقوف الائتمانية وأدوات التحكم في الائتمان بطريقة مباشرة يمكن أن تستبدل بأدوات عملية غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة التي تساعد على تطوير وتنمية أسواق المال.

كلما زادت درجة تحرير الخدمات المالية والبنكية كلما زاد تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي لديها عجزا أو نقصا في رأس المال مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاستثمار من خلال انخفاض سعر الفائدة بالنسبة للدول التي تعاني عجز أما بالنسبة للدول التي تعاني (فائض) يمكنها أن تقوم بتصدير رأس المال ومن ثم تستطيع أن ترفع من عوائد استثمار رؤوس الأموال.

تحرير تجارة الخدمات المالية والبنكية في النهاية يؤدي إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من الكثير من المزايا والفرص والتعامل على أساس الكفاءة والتخفيض الكفء للموارد والتحفيز الدائم لمواجهة تحمله تلك العولمة من مخاطر ومحاذير[2].

[1] زواوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2016، ص88.

[2] زواوي فضيلة ، مرجع سابق ، ص90

- **ثانيا : التحديات التي تواجه تحرير تجارة الخدمات البنكية المالية:**

يمكن القول أن عمليات تحرير تجارة الخدمات البنكية والمالية تخلف العديد من التحديات أمام الحكومات العديد من الدول، كذلك العالمية في المجال البنكي وصانعي السياسة النقدية والبنكية وهو ما يتطلب تحديث البنوك والعمل البنكي للتكيف بما عليه وكفاءة مع تلك التحديات ويمكن ذكر أهم هذه التحديات في ما يلي:

- تحرير تجارة الخدمات يؤدي إلى حدوث أزمات للبنوك وأزمات مالية ولعل ذلك يعتبر من أهم التحديات والآثار السلبية للعولمة.

- تزايد الخوف من أن تسيطر البنوك والمؤسسات البنكية الأجنبية على السوق البنكية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات وسوق تتضمن استخدام مواقعها في السوق المحلية.

- التخوف بألا تقوم البنوك والمؤسسات البنكية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط والتي يشار إليها بالاختيار المفضل بما يحمله ذلك من مخاطر ، وعدم وصول الخدمة البنكية إلى قطاعات معينة .

- إن تحرير تجارة الخدمات البنكية يخفض من قدرة البنوك والمؤسسات البنكية على الاستمرار في ظل أداء ضعيف وذلك لأن المنافسة المتزايدة تحفض من ربحية وعوائد القطاع البنكي[1].

- إن تحرير تجارة الخدمات البنكية والمالية يمكن أن تؤثر سلبا وبطريقة غير مباشرة على الاستقرار المالي ويؤدي إلى زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتغلب وبذلك فإن عمليات التحرير تعوض استقرار الاقتصاد الكلي والنظام البنكي والمالي ولكن هذا الأداء لا يدعمه الدليل العملي فمعظم مؤشرات التقلب المالي قد انخفضت خلال العقد المالي في كل الدول الصناعية والدول النامية.

- تحرير قطاع الخدمات المالية يتطلب مناخ مستمر للاقتصاديات الكلية حتى يتم الاستفادة كلية من مزاياه، إن التضخم والعجز الكبير في الموازنة وأسعار الصرف غير المدفوعة باقتصاد كلي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على الاندماج مع النظام المالي العالمي[2].

- **المطلب الثالث: أثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية على الجهاز المصرفي الجزائري.**

إن تحرير تجارة الخدمات له حملة من التأثيرات والانعكاسات على الجهاز المصرفي الجزائري منها ماهو إيجابي وآخر سلبي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص133.

[2] طارق عبد العال، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص65.

1- **الآثار الإيجابية:**

- زيادة كفاءة وفعالية واستقرار الجهاز المصرفي ، خاصة مع مبدأ التحرير التدريجي، ففي ظل السوق المصرفية المفتوحة تزداد حدة المنافسة وهذا ما يدفع كل بنك إلى السعي لتقديم أفضل الخدمات وأجودها وبالتالي تزداد كفاءة الجهاز المصرفي، كما أن تعزيز الإفصاح المالي عن المؤسسات والخدمات المالية يعتبر أحد أهم العناصر الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الميدان المالي ومن ثمة توزيعه على المشروعات التنموية.

- انخفاض تكاليف الخدمات البنكية وسبب ذلك أن اتساع السوق المصرفية سوف يؤدي إلى تزايد عمليات الاندماج والاستحواذ المصرفي مما يعمق درجة المنافسة وهذا ينعكس على تكاليف الخدمات البنكية بالانخفاض والجودة بالتحسن .

- تحفيز البنوك المحلية على تحسين أدائها وتنويع خدماتها ، وذلك حتى تستطيع المنافسة في السوق ، ويتم ذلك من خلال التخلي عن أساليب التسيير القديمة وإتباع الأساليب الحديثة في إدارة البنوك وتطوير الخدمات المصرفية.

- توفير المزيد من الخدمات البنكية للعملاء ، ذلك أن التحرير المصرفي بنوع ويطور الأدوات المصرفية كما يحسن في أساليب العمل في المجال المصرفي وهذا كله ينعكس على مصلحة العميل ويوفر احتياجاته من الخدمات[1].

- تحسين مناخ عمل البنوك وذلك من خلال تطوير نظم الإشراف والرقابة مما يضمن سلامة الجهاز المصرفي واستقراره خاصة في ظل الاحتكاك مع البنوك الأجنبية هذا الاحتكاك يؤدي بدوره إلى تبادل الخبرات والمهارات.

- اتساع السوق المصرفية ذلك أن التحرير يسمح بفتح فروع للبنوك الوطنية في الخارج وهذا سوف ينعش البنوك.

- نتيجة المنافسة يتجه العائد على الودائع للارتفاع ، أما الافتراض فسوف ينخفض عائدة.

2- **الآثار السلبية:**

-بالرغم من الآثار الإيجابية إلى أن عملية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية سينتج عنها العديد من الآثار السلبية تشير غلى البعض منها:

- إن البنوك الجزائرية ستتأثر بالمنافسة غير المتكافئة من طرف البنوك الأجنبية التي يتجاوز رأس مالها الدخل الوطني للجزائر فما بالك برؤوس أموال البنوك الجزائرية وتطور خدماتها وجودتها وتنوع قدراتها التسويقية مما يتيح لها كسب السوق عكس البنوك الجزائرية التي ستخسر جزءا كبيرا من سوقها المحلية.

[1] بلقاسم زايري، هواري بلحسن، مرجع سبق ذكره،ص.25

- قيام البنوك الأجنبية بتركيز جهودها في الخدمات والقطاعات المربحة فقط وهذا يؤثر على باقي القطاعات كما أن هذه البنوك تنتهج خطة عمل تتوافق مع توجهات وسياسات المؤسسات المالية والمصرفية من أجل تحقيق مصالحها وليس بالضرورة أن تكون هذه المصالح متوافقة ومتطابقة مع المصالح الوطنية والتي غالبا ما تكون متناقصة مع خطط وأهداف السياسة العامة للدولة[1].

- فمثلا إذا كان هدف البنوك الأجنبية هو زيادة حجم إقراضها لمختلف القطاعات الاقتصادية فإن هذا سيولد المزيد من الضغوط التضخمية الأمر الذي يتعارض مع رغبة الدولة في التحكم في نسبة التضخم وبالمقابل فقد تكون سياسة البنوك الأجنبية هي التخفيض في نشاطها التمويلي محلي وزيادة استثمار جزء من ودائعها في الخارج من اجل زيادة المكاسب، هذا الأمر سيؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وهذا يضر بالسوق المحلي.

- إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية يضعف من قدرة البنوك المحلية على الاستمرار ذلك أن حدة المنافسة خاصة في مجال الخدمات المصرفية الحديثة سيؤدي إلى خروج بعض البنوك من السوق المصرفي وإفلاسها، مما يؤدي إلى زعزعة الثقة في الجهاز البنكي،وهذا الأمر يدفع بالمودعين إلى سحب ودائعهم من البنوك مما يؤثر على الاستقرار والنشاط الاقتصادي.

- إن السياسة النقدية للدولة ستتأثر خاصة في ظل قيام البنوك الأجنبية بحجب بعض العمليات المصرفية عن السلطة الرقابية للدولة من هنا ولكي تتمتع البنوك الجزائرية بميزة نسبية في مجال تجارة الخدمات المالية فإنه يجب عليها بذل الكثير من الجهد لزيادة كفاءة هذه البنوك وذلك من خلال العمل على:

- ✓ تعديل القوانين الخاصة بالبنوك والائتمان بما يتماشى والتطورات العالمية[2].
- ✓ تطوير وتنويع الأدوات المصرفية.
- ✓ زيادة دور الأجهزة الرقابية في قطاع البنوك.
- ✓ تنمية الموارد البشرية وذلك برفع كفاءة العاملين بالبنوك بما يتماشى مع متطلبات مرحلة التحرر.

❖ المبحث الثاني: الإصلاحات البنكية وبداية التحرير المالي في الجزائر.

• المطلب الأول: بداية التحرير المالي في الجزائر.

لقد أدت سياسة التسيير الإداري والمركزي للقطاع المالي إلى تهميش البنوك الجزائرية وفقدانها للمصداقية المالية فأثر هذا سلبا على الاقتصاد حيث انخفضت كفاءة الاستثمارات نتيجة لانخفاض تكلفة رأس المال، وانخفضت مستويات النمو، وقد زاد انخفاض أسعار المحروقات سنة1986 الوضع المالي تأزما، الأمر الذي استلزم تطبيق سياسة إصلاح اقتصادية ومالية بغية النهوض بالقطاع المصرفي المحلي ولقد تجسدت أولى خطوات الإصلاح في قانون النقد والقرض والبنك في سنة1986، وبموجب هذا القانون تم

[1] العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، مذكرة ماجيستر، جامعة قسنطينة، 2011، ص25.

[2] العيد صوفان، مرجع سابق، ص26.

إدخال إصلاحات جذرية على وظائف البنوك وإرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، وقد تضمن هذا القانون إجراءات هامة في الميزان المالي إلا أن أهم الإجراءات التي جاء بها القانون رقم12/86 والتي كان من المفروض أن تجسد التنظيم جديد لتمويل[1].

الاقتصاد من خلال المخطط الوطني للقرض لم يتم تطبيقها، حيث أن المادة 60من القانون 12/86 ربط تطبيقها بإعداد قانون أساسي للبنك المركزي ومؤسسات القرض ،إلا أن نشر هذا القانون الأساسي سجل تأخر كبيرا والنتيجة كانت أن قانون البنكي 12/86/لم يعد يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي أحدثت تغيرا جذريا سياسيا واقتصاديا وهذا بالانفتاح على الاقتصاد الرأس مالي والتمهيد للاندماج في اقتصاد السوق الأمر الذي تطلب إلغائه سنة1990 وحل محله قانون10/90 المتعلق بالنقد والقرض.

- **المطلب الثاني: قانون النقد والقرض وبداية التحرير المالي والمصرفي.**

- يعتبر قانون النقد والقرض كبرنامج طمح للإصلاحات خاصة في مجال الوساطة المالية وإعادة

هيكلة القطاع المصرفي، فهو يعمل على نزع الاحتكار وإرساء قواعد المنافسة بين البنوك في الميدان المالي، كما يعتبر قانون النقد والقرض في الجزائر فلسفة الإصلاح الاقتصادي ومنه الإصلاح المصرفي حيث ظهرت معه أفكار لإعادة إصلاح المنظومة المصرفية التي تكرس عبر برنامج التعديل الهيكلي.

- كما تضمن قانون النقد والقرض مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين

البنك والمؤسسة، حيث أنه بموجب هذا القانون أصبح على البنوك أن تقيم علاقتها مع المؤسسات على أساس تجاري مبني على تحقيق الربح وتحمل المخاطر[2].

- ✓ تحليل القدرة المالية للمؤسسة.
- ✓ قدرة المؤسسة على تسديد مبلغ القرض في الآجال المحدودة.
- ✓ مردودية المشروع الممول الذي تقوم به المؤسسة وحتى تكون البنوك أكثر صرامة في تسيير مواردها

المالية من جهة وتشجيعها للقطاع الإنتاجي على تحقيق الكفاءة الإنتاجية من جهة أخرى، وقد تم كذلك إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص في منح القروض المصرفية.

[1] د.عبد الله غالم، مرجع سبق ذكره، ص148.

[2] عبد الله غالم ، مرجع سابق،ص.149

- **المطلب الثالث: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التحرير المالي.**

لقد مهد قانون النقد والقرض لأولى خطوات تحرير القطاع البنكي ،وقد تجسد هذا التقرير من بداية التسعينات من خلال انفتاح النظام البنكي الجزائري على البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والوطنية والأجنبية والتي أصبح بإمكانها أن تفتح فروعا لها بالجزائر شرط أن تخضع للتشريع الجزائري.

ورغم وجود بنوك خاصة إلا أن القطاع البنكي العام لا يزال يهيمن على النشاط المالي والمصرفي في الجزائر، من خلال ستة بنوك عمومية والتي تتميز بوجود شبكة من الوكالات والتي تتجاوز 1300 وكالة تغطي جميع التراب الوطني، كما أن هذه البنوك العمومية تجمع حوالي 90% من الموارد المالية المتاحة وتوزع أكثر من 93%من القروض لكل من القطاع الاقتصادي العام والخاص.

وهذا مقارنة بالقطاع البنكي الخاص الذي يضم عدد قليل من الفروع والوكالات فمن بين1300 وكالة فقط 37 وكالة تتواجد في المدن الكبرى[1].

وهناك مجموعة من العوامل التي أثرت سلبا على دور القطاع البنكي الخاص سواء في تعبئة الادخار أو في صنع القروض ونذكر منها:

- يعتبر القطاع البنكي في الجزائر حديث النشأة حيث أن معظم البنوك الخاصة ظهرت بعد سنة1998.
- اعتماد البنوك الخاصة على تمويل التجارة الخارجية على حساب تمويل المؤسسات المنتجة.
- فقدان الثقة في القطاع البنكي الخاص الوطني خاصة بعد فضيحة كل بنك الخليفة وتصفية البنك الصناعي التجاري الجزائري سنة 2003 .
- وللعلم فغنه تم سحب الاعتماد من سبعة مصارف ومؤسستين ماليتين منذ سنة 2003 وهي على

التوالي : خليفة بنك ، المصرف التجاري والصناعي الجزائري، الشركة الجزائرية للبنك مونا بنك، أركو بنك، جنرال ميديتيرانيات، ليوني بنك، ألجدريان أنترناشيونال بنك، الريان بنك وهذا يدل على أن كل البنوك الخاصة ذات رأس المال الجزائري تمت تصفيتها وصارت الساحة المصرفية الجزائرية مقتصرة على17 بنكا من سبعة بنوك عمومية وخمسة مؤسسات مالية.

- وهذا مادفع بالسلطات النقدية إلى تقويم نظام الإشراف والرقابة على النظام البنكي الجزائري

وهذا من خلال الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض[2].

- وتأسيس على ما جاء في هذا المبحث نستنتج أن هناك ثلاثة شروط ضرورية ينبغي توافرها حتى

تنجح أي سياسة تهدف إلى إصلاح تحرير القطاع المالي وتتمثل هذه الشروط في:

[1] صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] صليحة بن طلحة، مرجع سابق، ص.13

- استقرار الاقتصاد الكلي.
- التدرج في تطبيق سياسة الإصلاح.
- الرقابة الجيدة على القطاع المالي.

وبمقارنة هذه الشروط الثلاثة على النظام المصرفي الجزائري طيلة الإصلاحات الممتدة من قانون النقد والقرض(1990) إلى وقتنا الحالي يمكن ملاحظة ما يلي:

ففي ما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي والذي يعتبر أهم شروط نجاح سياسة الإصلاح المصرفي، فلقد تزامن تطبيق الإصلاحات المصرفية الجزائرية مع وضعية عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وبالتالي لم تكن هناك استمرارية في تطبيق الإصلاحات نظرا لتعدد الحكومات وكذلك عدم الاستقرار الأمني الذي صعب من دخول المؤسسات المالية الأجنبية المجال المصرفي الجزائري.

وبالنسبة للشرط الثاني والمتمثل في التدرج في تطبيق الإصلاحات فقد أظهرت دراسات حول تجارب بعض الدول أن الإطالة في الإصلاحات تؤثر سلبا على عملية التحرير المالي ، وبالنسبة للجزائر فهناك تأخر في تطبيق الإصلاحات المصرفية فبعد حوالي 17سنة من انفتاح النظام المصرفي الجزائري أمام البنوك الخاصة فإن البنوك العمومية لا تزال تهيمن على أكثر من90÷ من الأنشطة الرئيسية للقطاع المالي والمصرفي[1].

وبالنسبة للشرط الثالث والمتمثل في الرقابة على القطاع المالي، حيث يعتبر الإشراف والرقابة الجيدة أهم العوامل الأساسية المساعدة على نجاح الإصلاحات المصرفية ويعمل على تفادي الأزمات البنكية، ويرتبط هذا العامل بالحكم الراشد والذي يعمل على إرساء إطار مؤسساتي فعال يساعد على نجاح الإصلاحات المالية من خلال دوره في:

1- محاربة البيروقراطية والفساد
2- حماية المودعين وحقوق المساهمين الدائمين
3- ضمان التطبيق الصارم للعقود

وفيما يتعلق بالجزائر، فإن بنك الجزائر يستعمل أدوات قاصرة وغير فعالة في الرقابة على البنوك التجارية العامة والخاصة،وهذا ما يسمح ببروز العديد من قضايا الاختلاس وتحويل الأموال إلى الخارج وهذا ما أثبته فضيحتي بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري الجزائري.

وعليه وحتى يتمكن النظام المالي والمصرفي الجزائري من لعب دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي على الهيئات المسؤولة على هذا القطاع مراعاة الجوانب التالية:

1- ينبغي على السلطات الجزائرية تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا

[1] عبد الله غالم، مرجع سبق ذكره، ص153-154.

بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية وتبني المزيد من إجراءات التحرير وخاصة في ما يتعلق بخوصصة البنوك العمومية وفتح رأسمالها أمام الخواص وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية مع تعزيز قدرة الحكومة[1].

والبنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنبا الأزمات البنكية.

1- لابد من تشجيع إنشاء البنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأمل
2- يجب إعادة تأهيل البنوك وتوسيع وظائفها.[2]

[1] د.عبد الله غالم، مرجع سبق ذكره، ص155.

خلاصـــة :

الجهاز المصرفي هو الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي، فهو المركز الرئيسي لتجميع المدخرات من الأفراد والشركات والمؤسسات العمومية، وتوجيهها نحو منح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها، كما تساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المملوكة للدولة والقطاع الخاص ، كل هذا من أجل المساعدة على النهوض بمستلزمات النمو الاقتصادي والاجتماعي.

نظرا للأهمية الكبرى للجهاز المصرفي ، يجب تكييفه مع كل المتغيرات والظروف ، خاصة مع الدخول في اقتصاد السوق كاقتصاد ليبرالي حر، الذي يستدعي رفع القيود الحكومية على تصرفاته ونشاطاته.

فالتحرير المالي ساهم في إصلاح النظام المصرفي الذي كان يعاني من قيود كثيرة في تسيير نشاطاتها، كما أن تحرير الخدمات المصرفية تمكن البنوك من لعب دور الوساطة بين المؤسسات والسوق المالية، باعتباره الوسيلة المفضلة لتنمية هذه الأسواق، ويمكن البنوك التجارية أيضا من ممارسة مهام البنوك الشاملة رغم عدم استقرارها.

الخاتمة

خاتـمـــة:

بعد تناولنا لهذا الموضوع المعنون بـ" انعكاسات التحرير المالي على الجهاز المصرفي الجزائري والذي حاولنا الإحاطة بكل جوانبه من خلال الفصول الثلاثة السالف ذكرها، حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي بواسطتها يمكننا الإجابة عن الإشكالية العامة، الأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات من عدمها.

حيث تشكل المنظومة البنكية جزءا هاما من النسيج الاقتصادي ككل تتأثر به وتؤثر فيه، وإذا كان انتشارا ظاهرة العولمة قد ترك آثارا بعيدة المدى على مختلف الأنشطة الاقتصادية، فإن إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية على النحو الذي فرضته العولمة قد فرض الكثير من التحديات لاسيما أمام الأنشطة المالية والبنكية، والتي تمثلت أهم ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت تحول دون انطلاق الخدمات البنكية لأفاق أكثر رحابة وهذا ما مثل تغيرا في طبيعة الوساطة البنكية، كما يعد التقدم التكنولوجي من أهم العناصر التي ساهمت في تفسير ملامح الخريطة البنكية الدولية، حيث ساهم في تحول عدد كبير من البنوك إلى المعاملات الالكترونية وتوسعت هذه البنوك في استخدام التجارة الالكترونية وتقديم الخدمات البنكية المتطورة، مما أحدث تغيرا في أنماط العمل البنكي على النحو الذي بات يهدد الشكل التقليدي للبنك.

وكغيرها من دول العالم النامي ، يتسم النظام المالي الجزائري بأنه نظام تمويل موجه نحو البنوك يغلب عليه التمويل المباشر وهذا هو اقتصاد الاستدانة ، ونظرا لما أظهره هذا النمط التمويلي من مشاكل قامت الجزائر بإصلاح مالي وبنكي لزيادة الاعتماد على قوى السوق والحوافز الخاصة بمجال الوساطة المالية لتبني سياسة التحرر المالي والتخلص من كل أشكال الكبح المالي.

وبالرغم من الإصلاحات المطبقة،فقد كانت البنوك الجزائرية تفقد إلى الخبرة للنهوض بالأعمال البنكية التي تتميز بالفاعلية، وفي سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق رأت السلطات نفسها مدعوة إلى إعادة تنظيم هياكلها الاقتصادية، وقد قطع الجهاز المصرفي الجزائري عدة أشواط انطلاقا من الاستقلال.

حيث جاء قانون النقد والقرض الصادر في 1990/04/14 الذي يعتبر إطارا تشريعيا ودعامة أساسية للتوقيف بين أجهزة الإنتاج وتحقيق نجاحه أداء المؤسسات البنكية الجزائرية في ممارسة السياسة التمويلية، وحدد دور النظام البنكي في التنظيم الجديد للاقتصاد الوطني ، وعليه هذا القانون يشكل الأساس اللازم للتنظيم النقدي الاقتصاد الوطني.

إلا أنه يمكن القول أن الغاية من قانون النقد والقرض10/90 قد أصبحت غير واضحة بسبب الاختلاف الملحوظ بين معايير الاقتصاد المالي للسوق والسلوك البنكي الناتج عن بنوكنا ، فهذه الأخيرة غير قادرة على الاستجابة للشروط العادية للنشاط ،مما أدى إلى تعزيزه بقوانين أخرى من خلال الأمر 01/01 الصادر في 27فيفري 2001م، والأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 ، وآخرها الأمر 04/10 الصادر في 26 أوت 2010، وهذا سعيا لتحقيق المعايير العالمية خاصة أن الاقتصاد الوطني سيواجه تحديات كبيرة في المرحلة المقبلة.

ومن هنا فقد أضحى لزاما على البنوك الجزائرية مواجهة تلك التحديات باتخاذ الخطوات الملائمة التي تساعدها على الانخراط في الاقتصاد العالمي بتحولاته وتغيراته المتزايدة والمستمرة للوقوف على قدم المساواة مع البنوك العالمية، وذلك من خلال إعادة صياغة إستراتيجيتها وانتهاج سياسات أكثر تطورا وشمولا بهدف التكيف مع الاتجاهات الإبداعية في العمل البنكي الدولي ،وتطوير جودة الخدمة البنكية ورفع كفاءة الأداء مما يعزز قدراتها التنافسية.

- **اختبار الفرضيات:**

ومن خلال ما سبق يمكننا اختبار صحة الفرضيات من عدمها كما يلي :

- **الفرضية الأولى:**

- تعتبر المبادئ التي تعمل عليها مؤسسات العولمة الاقتصادية سواء في الجانب النقدي، المالي والتجاري

في إطار العلاقة التكاملية ، من أهم العوامل التي فرضت وسرعت من وتيرة تطبيق سياسات التحرير المالي في دول العالم.

- وهي صحيحة، بحيث أدى التطور الذي شهده العالم إلى عولمة النشاط الاقتصادي، وإلغاء مختلف

القيود على التجارة الخارجية، وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات، والتوحيد في السياسات النقدية والمالية والتطور في نظم الاتصالات والمعلومات جعل العالم المتزامن الأطراف كأنه كيان واحد تحكمه قوانين تعتمد على قوى السوق الاقتصادية وتعتبر المؤسسات الداعمة لها المتمثلة في كل من البنك العالمي، وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة من أهم الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الجديد، وذلك للدور التسييري الذي تقوم به لإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك من خلال البرامج التي تعمل على تنفيذها في مختلف الدول الأعضاء وهذا التسريع وتيرة اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال فرض سياسات التحرير المالي.

- **الفرضية الثانية:**

مسيرة إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية عرفت تطورا نوعيا لكونها عرفت إصدار العديد من القوانين الاقتصادية والبنكية والتي كان لها انعكاس إيجابي في تطوير أداء النظام البنكي الجزائري.

هذه الفرضية صحيحة في شطرها الأول، حيث يعتبر صدور قانون النقد والقرض 10/90 والتعديلات اللاحقة له بمثابة الوثنية النوعية في تجسيد عملية الإصلاحات الاقتصادية التي وضعتها الجزائر للانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، حيث جاء قانون النقد والقرض لإصلاح الجهاز البنكي وإعطاء المهام الحقيقية لكل من الخزينة العمومية البنك المركزي والبنوك التجارية ، وكذا تحديد العلاقة بصفة واضحة بين مختلف الفاعلين في النظام البنكي والمالي، ويعتبر إصلاح النظام البنكي من أهم مشاريع الإصلاح الجاري مباشرتها في الجزائر ضمن مجموعة الإصلاحات الاقتصادية الأخرى وتستمد عملية الإصلاح البنكي أهميتها

كون القطاع البنكي يشكل أحد أهم العوامل التي تحدد مستقبل العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وشركائها الاقتصاديين، فالعمل البنكي لم يعد محصورا في نطاق ضيق التطبيق بين مجموعة من المتعاملين، بل أصبح قطاعا يؤثر في سلوكيات الأفراد والمؤسسات والمنظمات على اختلافها وهو يسعى لتوفير الظروف الملائمة التي تسمح للاقتصاد بالتطور والنمو وتحقيق الاستقرار الضروري لإحداث التنمية الاقتصادية.

ومن أهم النقاط التي تضمنتها قانون النقد والقرض، هو إحداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة البنكية من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية العمومية من جهة أخرى، حيث أصبحت البنوك بموجب القانون تطلع بدور مهم في الوساطة المالية سواء من خلال جمع الودائع وتعبئتها، أو في مجال منح القروض وتمويلها لمختلف الاستثمارات وبهذا جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من التدابير نذكر أهمها فيما يلي:

- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط البنكي، بقيامها بالوساطة المالية في تمويل

الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط البنكي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق البنكية على القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

- اعتلاء البنك المركزي الجزائري الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر" هرم السلطة النقدية واعتباره

سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية، حيث يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمية، وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.

- تعديل دور السوق البنكية في تنمية وتمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة والبنوك

الأجنبية لمزاولة أنشطتها البنكية.

أما في شطرها الثاني فهي خاطئة، حيث إيجابية قانون النقد والقرض لم تكن مطلقة بل هي نسبية،

وهذا راجع إلى إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري والتي تعد بمثابة الصدمة والانتكاسة التي شهدها القطاع البنكي الخاص في الجزائر، ففي الوقت الذي ظهرت فيه بوادر تحرير السوق البنكي والمنافسة وبدأت البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية تتموقع تدريجيا وتحتل مساحة معقولة وبدأت حصتها السوقية في النمو حيث بلغت 12% عام2002، وظهرت علامات التفاؤل على المتعاملين الاقتصاديين جاء الإعلان عن إفلاس البنكين المذكورين ليعيد الوضع إلى نقطة البداية، فشهدت الساحة البنكية الجزائرية تراجعا، وتزعزعت ثقة الجمهور والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع البنكي الخاص الوطني والأجنبي بشكل عام، وعاد الأمر إلى سابق عهده بهيمنة البنوك العمومية على النشاط البنكي وتراجعت المنافسة في السوق البنكي الجزائري، بالإضافة إلى أن قوانين المنظمة للجهاز البنكي تتميز بالغموض وتداخل الصلاحيات بين مختلف البنوك كما تتميز هذه الأخيرة بضعفها من حيث الرأس مال والتعقيدات في إجراءاتها البيروقراطية ومحدودية

دورها في تمويل الاستثمارات، ولعل المعضلة التي تواجه الجهاز البنكي الجزائري تتمثل في غياب الشفافية في معاملتها مما يطرح الكثير من التساؤلات حول أنشطتها في مواجهة الغير.

- **الفرضية الثالثة:**

إن التحديات التي واجهتها المنظومة البنكية الجزائرية كان لها انعكاس إيجابي على الجهاز المصرفي.

هذه الفرضية خاطئة، كانت التحديات التي واجها الجهاز البنكي لم تكن لها انعكاسات إيجابية فقط بل توسعت وأصبحت سلبية عليه، إن التغيرات البنكية العالمية التي حكمتها العولمة المالية على النظام البنكي الجزائري، حيث شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية منذ بداية عقد التسعينات من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد، من الاقتصاد المخطط أو الموجه إلى اقتصاد السوق، وتقليل درجة تدخل الدولة في الاقتصاد، وإفصاح المجال للمبادرة الخاصة، حيث مست الإصلاحات جميع القطاعات الاقتصادية، وكغيره من القطاعات، شهد القطاع المالي والبنكي أولى الإصلاحات باعتماد قانون النقد والقرض في افريل1990، ولقد كان الهدف الاسمي للقانون تنظيم القطاع البنكي والمالي، وإعطاء حرية أكبر للبنوك في ممارسة الوظيفة البنكية.

- **نتائج البحث:**

ساهمت المتغيرات الاقتصادية الدولية وعلى رأسها العولمة الاقتصادية والمؤسسات الداعمة لها غلى انتهاج سياسات التحرير المالي والبنكي من طرف الدول التي تعرف مرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق وهذا خلال القيود التي وضعها على هذه الدول للاندماج في اقتصاد العالم.

إن التحرير المالي يطرح مزيدا من الفرص كما يطرح مزيدا من التحديات وذلك أن الانفتاح على الأسواق العالمية يؤدي إلى رفع كفاءة القطاع المالي وانخفاض تكلفة التمويل وارتفاع الاحتياطات الأجنبية، ولكنه في الوقت نفسه يجعل الدولة معرضة إلى جملة من المخاطر تتمثل في التدفقات الرأسمالية المزعزعة للاستقرار وتعرض الجهاز البنكي المحلي للأزمات ودخول الأموال القذرة .

تشكل الخدمات المالية قطاعا كبيرا ومتناسيا في جميع الاقتصاديات المتطورة منها والنامية على حد سواء ، وقد بدأت تجارة الخدمات المالية والبنكية بالنمو المتزايد بسبب الانتشار الواسع لسياسة التحرير المالي والتجاري، وانتشار العولمة البنكية التي تمثل حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية .

يعتبر الجهاز البنكي الشريان الرئيسي لأي اقتصاد في العالم غير أن ذلك يتوقف على مدى مسايرته للمستجدات من حيث نوعية الخدمات وإدراج التقنيات لتسوية المعاملات بسرعة.

رغم كل الإصلاحات التي عرفها القطاع البنكي إلا أنه لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب والواقع خير دليل على ذلك كإفلاس من البنوك الخاصة برأس مال محلي، واختلاس الأموال وارتفاع محافظ الديون

المشكوك فيها أو المعدومة، هذه الوضعية التي نتجت عن ضعف أداء البنوك ومحدوديتها لجذب الودائع والمدخرات مع غياب الوعي البنكي.

- **توصيات البحث:**

بناءا على النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة حاولنا وضع بعض الاقتراحات والتوصيات للتحسين من أداء المنظومة البنكية الجزائرية في ظل الانتشار الواسع لسياسات التحرير المالي والبنكي.

لمواجهة التحديات المفروضة على المنظومة المالية عامة والجهاز البنكي خاصة التفكير في السبل والآليات الكفيلة بتعزيز مكانة البنوك وتقوية مراكزها ودعم قدراتها التنافسية ، من خلال تقوية رأس مالها وتحولها إلى البنوك الشاملة.

النهوض بعمليات التحديث واستخدام التكنولوجيا والتركيز على التدريب وذلك لتنمية مهارات العاملين بالبنوك وإعداد الكوادر البنكية على مستوى عالمي من خلال زيادة الاستثمار في العنصر البشري خصوصا في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجذب الخبرات العلمية والعملية لغدارة البنوك وفق الفكر والعمل المالي والبنكي الحديث.

لابد من اتجاه العديد من البنوك الجزائرية نحو استخدام استراتيجيات وسياسات مبتكرة في مجال إدارة المخاطر وإدارة الموجودات والمطلوبات وتنمية القدرة على إدارة الأزمات.

- **آفاق الدراسة:**

رغم أننا سعينا الإتمام بكل جوانب هذا الموضوع إلا أننا ندرك أن هناك بعض النشاط لم ندرسها وأخرى لم نوفرها حقها من الدراسة والتي يمكن أن تكون انطلاقا لبحوث قادمة.

- استراتيجيات التصدي للازمات المالية في ظل سياسات التحرير المالي.
- واقع أداء القطاع البنكي الخاص في تمويل التنمية في الجزائر.
- واقع وآفاق البنوك في الجزائر واستراتيجيات تفعيل أدائها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

01/ الطاهر لطرش، اقتصاد نقدي وبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1، 2012.

02/ إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

03/ أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عقير، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة،القاهرة، 2000.

04/ أحمد سليمان حصاونة، المصارف الإسلامية، الأردن،2008.

05/ أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

06/ زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان،2000.

07/ طارق عبد العال،اندماج وخصخصة البنوك،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

08/ سعيد النجار، السياسات المالية وأسواق المال-صندوق النقد العربي، مصر-1994.

09/ صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت،1984 .

10/ محب خلة توفيق ،الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، دار الفكر الجامعي،ط1،الإسكندرية،2011.

11/ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

12/ مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر القاهرة،1999.

13/ عامر أحمد حشيش، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1993.

14/ عبد الواحد العفوري، العولمة والجات (التحديات والفرص)، مكتبة مدولي القاهرة،2005.

15/ عبد الله، غالم، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية،دار أسالمة للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

16/ عبد اللطيف مصطفى. محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية.مكتبة حسين العصرية،ط1، 2015.

17/ عبد الغفار حنيفي، إدارة المصارف ،الدار الجديدة للنشر، القاهرة،2002 .

18/ عبد الله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين، عمان، 1996 .

19/ عبد المطلب عبد الحميد،العولمة واقتصاديات البنوك،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر-2005.

20/ رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل، القاهرة،1999.

21/ خالد وهيب الراوي،العمليات البنكية الخارجية، دار المناهج،ط2، عمان،2005 .

22/ خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية للطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1992 .

- **ثانيا : الملتقيات والمؤتمرات:**

01/ الحاج عرابة، تحديث القطاع المصرفي في الجزائر، مداخله في المؤتمر الدولي، إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2005.

02/ بربري محمد أمين، التحرير المالي والمصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية،المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،11-12-مارس 2008.

- **ثالثا: الرسائل الأطروحات.**

01/ إلهام طراد مروى مزهوري، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، مذكرة تخرج ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.

02/ خروبي عبد المالك، عيساوي إيمان، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2015.

03/ رشيد دريس، إستراتجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في طال اقتصاد السوق-رسالة دكتوراه-جامعة الجزائر، 2006.

04/ زواوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية رسالة دكتوراه-جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2016

05/ صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية،جامعة الجزائر جامعة المدية.

06/ عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية-رسالة دكتراه جامعة الجزائر2005.

07/ نجيب بوخاتم، دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق مذكرة تخرج ماجستر، جامعة الجزائر، 2003